بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Disclosure in the Financial Statements on Investors' Decisions in Jordanian Service Companies Listed in Amman Bursa

إعداد
إياد عبد الحليم محمود الحياصات
إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري

شباط / 2013

أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Disclosure in the Financial Statements on Investors Decisions in Jordanian Service Companies Listed in Amman Bursa

إعداد

إياد عبد الحليم محمود الحياصات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص المحاسبة من جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

وافق عليها

الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري .... رئيساً

الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان ....عضواً

الدكتور محمد محمود العجلوني ....عضواً

تاريخ تقديم الرسالة:

2013/02/26

الاهـــــــداء

"اللهم اني اسألك علماً نافعاً"

الى منارة العلم ومعلمي الاول الى روحه الطاهرة الى الحاضر الغائب الذي فارق هذه الحياة الدنيا ولم يغب عن عقولنا وقلوبنا الى والدي اهدي هذا العمل الذي لطالما كان يحثني على استكمال دراستي فإني احتسبها صدقة جارية عن روحك رحمك الله.

الى منبع وينبوع الحب والعطاء المتواصل الذي لا ينضب فلطالما أمسكت قلمي ووريقاتي كي اخط لك بعض من كلماتي التي اسعى بها لان اجزيك ولو بعض مما قدمت لي واجدني دائمًا وابدا اصطدم بعجزي وصمتي. فلعل عجزي وصمتي أن يكون أبلغ .... من أن اجد ضالتي. فاليك يا أمي اهديك نفسي وكل اعمالي.

زوجتي يا الف حكاية وحكاية. حكاية عنوانها المودة والرحمة الممزوجة والمقرونة بالتضحية والاقدام.

السند والعزوة والاهل أشقائي وشقيقاتي

الشـــــكر لله رب العالميـــــــــن

الحمد والشكر لله رب العالمين، الحمد لله حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي الامي الامين معلم الخلق والبشرية وسيد العلم والعلماء عليه افضل الصلاة واتم التسليم. قال تعالى "إقراء باسم ربك الذي خلق" الحمد لله الذي علمنا ونور بصرنا وبصائرنا الحمد لله الذي نور عقولنا وقلوبنا الحمد لله رب العالمين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الاستاذ الدكتور أحمد محمد العمري حيث شرفني بتفضله قبول الاشراف على هذه الرسالة فجزاك الله عني خير جزاء ولك مني كل التقدير والاحترام

كما واتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور أحمد محمد العمري رئيساً.

الاستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان عضواً.

الدكتور محمد محمود العجلوني عضواً

بتشريفي بتفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بخبراتهم وعلمهم والذي ساهم في النهوض والرفع من قيمة العمل فجزاكم الله عني خير جزاء ولكم مني كل التقدير والاحترام.

كما واتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من الاساتذة الافاضل الذين تكرموا وقاموا على تحكيم الاستبانة الخاصة بالرسالة فجزاهم الله عني خير جزاء ولهم مني كل التقدير والاحترام.

كما واتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من الاساتذة الافاضل الذين قدموا لي العلم اوالعمل او المساعدة وهم أعضاء الهيئتين التدريسية والادارية في جامعة اليرموك فجزاهم الله عني خير جزاء ولهم مني كل التقدير والاحترام.

ولكل من ساهم وساعد وساند عظيم الشكر والتقدير.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	130
2	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة	137
3	قائمة بأسماء المستثمرين المؤسسين ومكاتب الوساطة	138

الملخص

الحياصات, إياد، "**أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان**" . رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2012. (إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة، وكذلك التعرف إلى مدى ملاءمتها لاتخاذ هذه القرارات.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه تكونت من ثلاث محاور، يحتوي كل محور على مجموعة من الفقرات للتعرف درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية وإلى مدى ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات. تكون مجتمع الدراسة من (63) مكتب وساطة و (111) مستثمر مؤسسي، وتم توزيع (130) استبانه على مكاتب الوساطة و(75) استبانه على المستثمرين المؤسسين أي بمجموع (205) استبانات تم استرداد 174 استبانه منها بعد استبعاد التالف، وتم استخدام برنامج (SPSS) لاختبار كرونباخ ألفا واختبار (T) للعينة واحدة (One Sample T- Test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) واختبار شافيه (Scheffe).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستثمرون يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة. وأن المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان ملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة. و أن هنالك علاقة ما بين أهمية البند ومستوى الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان.

وعلى الرغم من أن النتائج دلت على اعتماد المستثمرين على البيانات المالية وملائمتها لاتخاذ القرارات إلا أن النتائج أيضا دلت على الحاجة إلى التوسع في الافصاحات الاختيارية والعمل على نشر المعلومات والبيانات أولا بأول من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كذلك يوصي الباحث بالعمل على إصدار تصنيف للشركات مبني على تقييم ملائمة القوائم المالية للشركات ومدى كفاية الإفصاح لهذه الشركات. من خلال تحليل الباحثين لبيانات الشركات وتقييمهم لها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، التقارير المالية، قرارت الاستثمار، شركات الخدمات الأردنية، بورصة عمان.

Abstract

AL-Hyasat, Eyad. The Impact of Disclosure in the Financial Statements on Investors' Decisions in Jordanian Service Companies Listed in Amman Bursa. Master of Accounting Thesis, Department of Accounting, Yarmouk University, 2013 (Supervisor: Prof. Ahmad M. Al-Omari).

The purpose of this study is to explore the reliance of investors when making investment decisions on the information contained in financial statements of Jordanian companies working in service sector and listed in Amman Bursa. Another purpose is to determine the relevance of these information in decision making.

To achieve the study's goals, the researcher developed a questionnaire that was distributed to 205 brokers and institutional investors. Of these, 174 were returned and were analyzed using SPSS software. The statistical analysis contained One Sample T–Test, One Way ANOVA, Scheffe' Test, and Cronbach Alpha Test.

The results of the study showed that investors rely on the information contained in the financial statements for the service sector companies contributing listed on the Amman Stock Exchange to take appropriate investment decisions. And that the information contained in the financial statements for the service sector companies contributing listed on the

Amman Stock Exchange to take appropriate investment decisions appropriate.

And that there is a relationship between the importance of the item and the level disclosed in the annual financial reports for the services sector companies listed on the Amman Stock Exchange.

Although the results showed investor's reliance on the financial statements and it's relevance to decision-making. But the results showed the need for the expansion of voluntary disclosures and to disseminate data and information first hand through the use of modern technology.

The researcher recommends working on issuing a classification of companies based on the evaluation of the adequacy of the financial statements of the companies and the adequacy of the disclosure of these companies through the analysis of researchers to corporate data and their assessment

.

Keywords: Disclosure, Financial Statements, Investment Decisions, Jordanian Service Companies, Amman Bursa.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 محددات الدراسة

1-6 تنظيم الدراسة

1-1المقدمة:

تعمل الأسواق المالية على خلق مناخ مناسب للمستثمرين وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على الاستثمار والمستثمرين ومتخذي القرارات في الأسواق المالية، إلا إن كفاءة السوق هي الركيزة الأساس التي تعمل على استقرار السوق واستقرار المساهمين على حد سواء.

إن قدرة المستثمر بالاعتماد على البيانات المالية المفصح عنها في الأسواق المالية في اتخاذ قراره الاستثماري تدل دلالة أولية على كفاءة وفعالية السوق، حيث انه في الأسواق غير الكفوءة لا يعتمد المستثمرون اعتمادا كليا على المعلومات والبيانات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لعدم ملاءمة هذه البيانات في معظم الأحيان، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات والإفصاحات محايدة ونزيهة تعكس الواقع. وإن توفر هذا الشرط فعلى الأغلب فان عرض هذه الإفصاحات والبيانات قد لا يكون بالوقت الملائم، فملاءمة البيانات تعني قدرة متخذ القرار سواء أكان مستثمرا أو غير ذلك على اتخاذ قراره المناسب استنادا إلى هذه المعلومات، وعلى الرغم من ذلك فإن للقوائم المالية والإفصاحات دور بارز وفاعل في التأثير على قرارات متخذي القرار ومنهم المستثمرين في أسواق المال وكذلك التأثير على أسعار الأسهم.

وقد شهد العالم على مر السنوات فضائح مالية وصل البعض منها للإطاحة بشركات كانت تعد من كبرى الشركات العالمية، ومن هذه الفضائح شركة إنرون الأمريكية وما تبعها من انهيار لشركة آرثر اندرسون، حيث تعمل شركة انرون في مجال الغاز والطاقة وبعد أن بلغت موجودات هذه الشركة في عام 2000م 63,4 مليار دولار وبلغت القيمة السوقية للسهم الواحد لنفس العام 90 دولار، انهارت الشركة وهبط سعر السهم ليصل في نهاية عام 2001م إلى 90 سنتا. وكشفت عمليات التحقيق وجود تلاعب في الحسابات منذ عام 1993م حيث أظهرت حسابات

الشركة عام 2000م أرباحا بلغت نحو مليار دولار بعد أن تم التخلص من كافة المراسلات لإحدى الشركات التابعة لها ولم يتم إظهار حساباتها بالقوائم الموحدة للشركة. حيث كان عدم الالتزام بمبدأ الإفصاح وإخفاء البيانات والمعلومات سببا مباشرا في انهيار الشركة وخسارة المستثمرين قيمة أسهمهم فيها (Powers, 2002, p.118).

وبعد تعرض مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB (Financial Accounting Standard Board) للانتقاد والضغوط بسبب الاعتقاد أنه غير حيادي في علاقته مع شركات التدقيق الكبرى، فقد قام المجلس بإصدار تقرير يوضح فيه موقفه ومدى مسؤوليته عن انهيار شركة انرون وتواطؤ مكتب التدقيق آرثر اندرسون، وقد تضمن هذا التقرير انه على مدى السنوات الماضية قام المجلس بإصدار العديد من المعايير التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الشفافية للمعلومات المقدمة للمستثمرين، ومن الأمثلة على ما قام به المجلس من خطوات لتحقيق ذلك ما يلي:(Jenkins, 2002, pp.2-3)

1. المطالبة بالإفصاحات المهمة عن القطاعات التشغيلية.
2. المطالبة بأن تعترف الشركات بالالتزامات الناشئة عن منافع التقاعد عندما تقوم الشركات بإبلاغ الموظفين وليس الانتظار حتى السداد.
3. المطالبة بالاعتراف بالمشتقات المالية والتحوط.

ويمكن الاستفادة من الانفتاح العالمي والعولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية في تفعيل سرعة تطبيق اي تعديلات يتم إجراؤها على المعايير المحاسبية وعلى أنظمة وتعليمات الإفصاح لدى هيئات الأسواق المالية للوصول إلى افصاحات أكثر ملاءمة وبالتالي زيادة الموثوقية والأمان بالنسبة للمستثمرين.

وتشكل الأزمات المالية العالمية اكبر تهديداً على الاقتصاديات ومن هذه الأزمات أزمة عام 2008م والتي ما زالت تلقي بظلالها إلى وقتنا الحاضر، ويمكن الإشارة إلى أن الأسباب العامة لهذه الأزمة عدم وجود الافصاحات الكافية إما عن قصد أو غير قصد وضعف جودة المعلومات التي من شأنها جميعا أن تؤثر سلبا على القرارات المتخذة ومن هنا تم استنباط مشكلة الدراسة.

1-2 مشكلة وأسئلة الدراسة

تعد التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة هي من المصادر الرئيسية للمعلومات والبيانات لكافة المستخدمين وإن من أهم المستخدمين لهذه البيانات هم المستثمرون وبالتالي لابد لهذه البيانات أن تخدم وتلائم المستخدم عند اتخاذه لقرار الاستثمار، وللمحافظة على الاستثمار وسوق المال وأموال المستثمرين لابد من البحث في زيادة كفاءة وشمولية هذه البيانات مما ينعكس ايجابا على قرار الاستثمار.

ومن هنا تظهرا المشكلة البحثية المتمثلة بالسؤال التالي :

"ما أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين؟"

ويمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية:

1. هل يعتمد المستثمر في بورصة عمان على الإفصاح في القوائم المالية السنوية للشركات الخدمية في اتخاذ قراره الاستثماري من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين؟
2. هل توفر التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية الأردنية في بورصة عمان الافصاحات الملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين؟

3. هل هنالك علاقة بين أهمية البند ومستوى الإفصاح عنه في التقارير السنوية لشركات الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين؟

4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين تعزى إلى طبيعة العمل والوظيفة الحالية؟

1-3 أهداف الدراسة

نظرا لأهمية الافصاحات عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة ولاعتقاد الباحث بان هنالك ارتباط وثيق فيما بينها وبين قدرة المستثمر على اتخاذ القرار من خلال الاطلاع والدراسة لهذه القوائم المالية والبيانات والافصاحات المتعلقة بها، والتي تشير إلى درجة قدرة الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد وبيان الوضع والمركز المالي للمنشأة والتدفقات النقدية وكافة النشاطات والأعمال المتعلقة بها وما تشير إليه هذه المعلومات عن مستقبل المنشأة والتي من شأنها جميعا أن تضع المستثمر على الخطوة الأولى في الطريق لاتخاذه قرارات الاستثمار الصائبة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة في قطاع شركات الخدمات.

2. التعرف على درجة ملاءمة المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة في قطاع شركات الخدمات.

3. التعرف على العلاقة بين الأهمية النسبية للبنود الواردة في القوائم المالية ومستوى الإفصاح عن كل بند منها لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

4. معرفة ما إذا كان هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسين تعزى إلى طبيعة العمل والوظيفة الحالية.

1-4 أهمية الدراسة

يعد قطاع شركات الخدمات المساهمة من القطاعات الهامة والحيوية في الاقتصاد الأردني حيث تبلغ نسبة هذه الشركات (55.8%) من العدد الإجمالي للشركات المدرجة في بورصة عمان حسب الإحصائيات الصادرة عن بورصة عمان وبحسب تحديث البيانات الصادر بتاريخ 2011/10/12.

وبحسب الإحصائيات الصادرة عن بورصة عمان تبين إحصائية حجم التداول عن الأعوام من عام 2000 ولغاية عام 2010 أن قطاع الخدمات في تنامي مستمر في حجم التداول وعند التمعن في هذه الإحصائية يتبين بأنه على الرغم من الزيادة في حجم التداول إلا أن نسبة التداول في قطاع الخدمات إلى إجمالي التداول في السوق في انخفاض مستمر لغاية العام 2006 حيث

بلغت النسبة لهذا العام أدنى نسبة تداول (6.6%) إلا أنها عاودت إلى الانتعاش والصعود حيث بلغت ذروتها في العام 2008 (26.7%) وبقيت شبه مستقرة لنهاية عام 2010.

ومن خلال قراءة هذه الأرقام في إحصائيات بورصة عمان تبرز أهمية توجيه الاهتمام في دراسة هذا القطاع المتنامي بشكل سريع في السنوات الأخيرة كما يوضحهما الجدول رقم (1-1) والجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-1)

أحجام التداول القطاعية للسوقين الأول والثاني حسب التصنيف القطاعي الجديد

الفترة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	القطاع المالي	المجموع الكلي
2000	91,042,612	58,156,874	138,597,051	287,796,537
2001	256,377,393	88,584,016	323,691,265	668,652,674
2002	451,058,259	101,470,613	397,744,122	950,272,994
2003	819,872,983	203,120,441	832,182,588	1,855,176,012
2004	1,009,541,799	379,944,408	2,403,764,844	3,793,251,050
2005	2,474,442,386	1,195,920,637	13,200,688,924	16,871,051,948
2006	1,697,479,173	942,189,854	11,570,201,564	14,209,870,592
2007	1,910,874,879	1,657,992,661	8,779,234,370	12,348,101,910
2008	5,256,835,871	5,422,241,865	9,638,936,812	20,318,014,548
2009	1,270,692,520	2,030,846,061	6,363,773,746	9,665,312,328
2010	771,210,968	1,744,663,490	4,174,112,697	6,689,987,155

*موقع هيئة الاوراق المالية، الاردن، بورصة عمان (http://www.exchange.jo) /2011

الجدول رقم (1-2)

جدول يبين نسبة قطاع الخدمات الى اجمالي القطاعات الكلي

الفترة	المجموع الكلي	قطاع الخدمات	نسبة القطاع
2000	287,796,537	58,156,874	%20.2
2001	668,652,674	88,584,016	%13.3
2002	950,272,994	101,470,613	%10.7
2003	1,855,176,012	203,120,441	%10.8
2004	3,793,251,050	379,944,408	%10
2005	16,871,051,948	1,195,920,637	%7.1
2006	14,209,870,592	942,189,854	%6.6
2007	12,348,101,910	1,657,992,661	%13.4
2008	20,318,014,548	5,422,241,865	%26.7
2009	9,665,312,328	2,030,846,061	%21
2010	6,689,987,155	1,744,663,490	%26
نسبة القطاع الى اجمالي القطاعات الكلي			%13.8

*موقع هيئة الأوراق المالية، الأردن، بورصة عمان (http://www.exchange.jo) /2011

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة في بيان مدى العلاقة ما بين قدرة اعتماد المستثمرين عند اتخاذهم أي من قرارات الاستثمار في شركات قطاع الخدمات المساهمة على القوائم المالية والبيانات والإيضاحات المصدرة من قبل إدارة هذه الشركات. ومدى كفاية وملاءمة وموثوقية القوائم المالية والبيانات والافصاحات من قبل شركات قطاع الخدمات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان.

لذلك تعتبر نتائج هذه الدراسة مفيدة للأطراف ذات العلاقة (المستثمرين والمساهمين، الجهات المقرضة، أصحاب الاختصاص من الباحثين والدارسين مدققي الحسابات والمنظمات الحكومية).ليس فقط في قطاع الخدمات، وإنما أيضا يمكن تعميم ذلك على كافة القطاعات في بورصة عمان.

1. أهمية الدراسة بالنسبة للمستثمرين والمساهمين والجهات المقرضة:

تعمل هذه الدراسة على مساعدة المستثمرين والمساهمين في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك بتوفيرها معلومات عن مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية الأردنية لاتخاذ القرار الاستثماري في بورصة عمان، اما الجهات المقرضة فستعمل هذه الدراسة على توفير معلومات عن أهم العناصر المتعلقة بسيولة الشركة ووضعها المالي والتي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرارات الإقراض.

2. أهمية الدراسة بالنسبة لأصحاب الاختصاص من الباحثين والدارسين:

ستساعد هذه الدراسة على توفير نتائج ومعلومات جديدة عن الإفصاح في القوائم المالية وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في بورصة عمان، الأمر الذي يساعد الباحثين والدارسين على إجراء العديد من الدراسات المستقبلية في هذا الموضوع.

3. أهمية الدراسة بالنسبة لمدققي الحسابات والمنظمات الحكومية:

تعمل هذه الدراسة على توفير المعلومات اللازمة حول ملاءمة وكفاية الافصاحات في القوائم المالية من وجهة نظر المستثمرين في اتخاذ قراراتهم. وبالتالي فإن هذه الدراسة ستساعد كل من مدققي الحسابات والدوائر الحكومية على معرفة أهم الإفصاحات التي يعتمدها المستثمرون، والعمل على تدعيم القوائم المالية بالافصاحات والإيضاحات التي تزيد من كفاءة وموثوقية القوائم المالية.

5-1 محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بما يلي:

1. يبلغ عدد مكاتب الوساطة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية (63) مكتب وساطة، إلا أن هناك (8) مكاتب وساطة أعمالها معلقة مما يجعل مجتمع الدراسة لمكاتب الوساطة يتكون من (55) مكتب كما هو موضح في الملحق رقم (3).
2. بسبب انتشار المستثمرين المؤسسيين بأماكن متباعدة، لم يتمكن الباحث من تغطية كافة عناصر مجتمع الدراسة، وإن تمركز مكاتب الوساطة في أماكن قريبة من بورصة عمان مكّن الباحث من تغطية مكاتب الوساطة بشكل كامل.
3. اعتماد الدراسة على الاستبانه كأداة لجمع البيانات، وبالتالي اعتماد صدق نتائج هذه الدراسة على صدق إجابات المبحوثين.

6-1 تنظيم الدراسة

سوف تتضمن هذه الدراسة على ستة فصول يقدم الفصل الأول الإطار العام للدراسة عرضاً لمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها ومحدداتها. وأما الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة فيستعرض متطلبات وأنواع وخصائص البيانات والقوائم المالية والافصاحات المالية وكل ما يتعلق بها من العلوم والقوانين والتشريعات الناظمة لها كالحوكمة والشفافية والعدالة وقوانين وأنظمة الشركات وهيئة الأوراق المالية والهيئات المستقلة كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وغيرها. في حين يراجع الفصل الثالث شرح واستعراض للدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع. أما الفصل الرابع فيتضمن الفرضيات المنبثقة عن هذه الدراسة، منهجية الدراسة، أداة الدراسة وطبيعتها ومجتمع وعينة الدراسة كما تم إثبات صحة أدوات الدراسة من خلال الاختبارات

الخاصة بها وكذلك تم استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما ويحلل الفصل الخامس نتائج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ومقارنتها مع نتائج التحليل من حيث الفرضيات الرئيسية والفرضيات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للأفراد. وأخيراً يلخص الفصل السادس النتائج ويقدم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول البيانات المالية

2-1-1 مقدمة:

2-1-2 نشأة الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية

2-1-3 الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

أولاً: أهداف البيانات المالية

ثانيا: الفروض الرئيسية لإعداد وعرض البيانات المالية

ثالثاً: الخصائص النوعية للبيانات المالية

رابعاً: مكونات القوائم المالية

2-1-4 مفهوم رأس المال والمحافظة على رأس المال

2-1-5 مستخدمو البيانات المالية

المبحث الثاني: الإفصاح

2-2-1 الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح

2-2-2 ماهية ومستويات الإفصاح

أولا: الإفصاح التام (Full Disclosure)

ثانياً : الإفصاح العادل (Fair Disclosure)

ثالثاً: الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure)

2-2-3 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

2-5-2 هدف الحوكمة

2-5-3 أهمية حوكمة الشركات

2-5-4 الشفافية والعدالة والمساءلة

أولا : الشفافية والعدالة

ثانياً : المساءلة

2-5-5 علاقة الشفافية والعدالة بالمساءلة

2-5-6 علاقة كل من الشفافية والعدالة والمساءلة بالإفصاحات

المبحث الأول البيانات المالية

2-1-1 مقدمة

تقدم البيانات المالية معلومات عن المنشأة في القطاع الخاص والمنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل الحكومة التي تستخدم المحاسبة التجارية، حيث تعرض بيانات تتعلق بمركزها المالي وأدائها والتغيرات بالمركز المالي وغيرها من المعلومات الاقتصادية، بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية على اختلاف أهدافهم مثل المستثمرين والمدراء والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين والعملاء والمنظمات والمؤسسات الحكومية والوكلاء الحاليين والمحتملين وكافة قطاعات الجمهور.

ويعتبر المستثمرين من أهم الفئات المستخدمة للقوائم المالية حيث أن المستثمر هو من يقدم على المخاطرة برأس المال المستثمر به، وبالتالي لا بد أن تلبي البيانات المالية كافة احتياجاته لاتخاذ قرارات الاستثمار. إلا أن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة وعلى الأغلب لا توفر المعلومات غير المالية التي يمكن أن يكون لها تأثير على متخذ القرار في حال توفرها. (القاضي وحمدان، 2008، ص273)

وقد ظهرت الحاجة إلى تنظيم عرض البيانات المالية لتصبح ذات جودة وشفافية عالية وقابلة للمقارنة وغيرها من الخصائص التي تجعل من هذه البيانات تخدم حاجات المستخدمين بشكل أفضل.

2-1-2 نشأة الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية

في عام 1989م بدأ العمل بنشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية من خلال لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Committee). وفي العام 2001م تم تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB (International Accounting Standards Board) حيث حل هذا المجلس مكان لجنة معايير المحاسبة الدولية. وكان الهدف من وضع الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية هو للاسترشاد بها من قبل إدارة المنشأة عند إعداد القوائم المالية وفقا للسياسات والطرق المحاسبية. علاوة على مساعدة الهيئات والمنظمات على وضع المعايير الوطنية أو تطوير معاييرها الوطنية بما يتوافق مع هذه المعايير. كل ذلك لتسهيل استخدام البيانات والقوائم المالية من قبل مستخدميها (أبو نصار وحميدات، 2009، ص2).

وفي عام 2002م اصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقضي بموجبه إلزام الشركات المدرجة في الأسواق الأوروبية على تطبيق بيانات مالية موحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية. وفي العام 2005م أصبح هذا التشريع نافذا في 28 بلدا وأصبحت هذه المعايير بديلا عن متطلبات المحاسبة في تلك البلدان، وفي نفس العام قدر عدد البلدان التي طالبت شركاتها باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأكثر من 70 بلدا. إلا أن البعض من دول العالم أبقت على متطلبات المحاسبة المحلية المطلوبة من قبلها على شركاتها ويعود ذلك لأسباب منها حجم أسواقها وبعض القوانين الداخلية التي تتعلق بها (ميرزا وآخرون، 2006، ص1).

ومن هنا اتجهت لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للوصول إلى عرض موحد للبيانات المالية من حيث شكل القوائم المالية ومضمونها مبني على افتراضات أساسية وخصائص نوعية

لهذه البيانات بما يتلاءم والانفتاح العالمي الكبير على بعضه البعض من خلال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية بحيث يمكن فهم القوائم المالية والاستفادة منها لكافة المستخدمين.

2-1-3 الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تحديد إطار إعداد وعرض يكون بمثابة أساساً عاماً لإعداد وعرض البيانات المالية.

أولاً: أهداف البيانات المالية

تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة بحيث تكون مفيدة ومفهومة لأكبر شريحة ممكنة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثانيا: الفروض الرئيسية لإعداد وعرض البيانات المالية:

1) أساس الاستحقاق:

كي تحقق البيانات المالية أهدافها فإن القاعدة العامة لإعداد البيانات وفقا لأساس الاستحقاق. وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث عند حدوثها (أساس الاستحقاق) وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها (الأساس النقدي)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإفصاح عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها. ولا تقتصر البيانات المالية المعدة طبقا لأساس الاستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي وما تضمنته من استلام ودفع نقدية ولكنها توضح أيضا لمستخدميها الالتزامات بدفع نقدية في المستقبل والموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل. ولذا فالبيانات المالية توفر

معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

2) الاستمرارية:

يتم في العادة إعداد البيانات المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور. ولذا يفترض بأن المنشأة لا تنوى وليست بحاجة لتصفية أنشطتها أو تقليصها بدرجة كبيرة. وفي حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة لها فانه قد يكون من الواجب إعداد البيانات المالية طبقا لأساس مختلف، وفي هذا الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم .

وإذا تخلت أي منظمة عن أي من هذين الاساسين كاستخدام الأساس النقدي مثلا لابد للمنشأة أن تفصح عن الأساس المستخدم وبيان سبب ذلك.

3) الثبات:

يفترض الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية متماثلة بين فترة مالية وأخرى .

4) وحدة النقد:

أي أن الوحدة النقدية هي الوسيلة العامة لقياس تبادل العمليات والأحداث الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود.

5) استقلالية الوحدة الاقتصادية

أي أن المشروع التجاري منفصل ومستقل عن مالكيه فهو عبارة عن شخصية اعتبارية ويتحمل التزامات بغض النظر عن الشكل القانوني الذي يأخذه.

ثالثاً: الخصائص النوعية للبيانات المالية:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم رقم (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تهدف إلى التفرقة بين المعلومات الأفضل أو الأكثر فائدة لأغراض اتخاذ القرار ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما أوردها (أبو نصار وحميدات، 2009، ص7-10) كما يلي:

1. قابلية الفهم (Understandability):

يجب أن تكون البيانات المالية على قدر كاف من القابلية للفهم لمستخدمي هذه البيانات اللذين يمتلكون المعرفة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية، وتتوفر لديهم رغبة لبذل الجهد الكافي لفهم هذه البيانات من خلال دراستها وتحليلها بما يمكن مستخدمها من فهمها بالمعنى المقصود منها. كما يجب أن تبتعد هذه المعلومات عن التعقيد والصعوبة ، وهذا لا يعني أن لا يتم عرض المعلومات التي تتصف بالتعقيد والصعوبة كالمشتقات والنسب المالية وغيره من البيانات والمعلومات، وإنما يجب أن تعرض وفقا لأسلوب يمكن القارئ الذي يمتلك الخلفية المعلوماتية الكافية بالقوائم المالية من فهمها.

2. الملاءمة (Relevance):

تدل ملاءمة البيانات المالية على قدرتها في التأثير على اتخاذ القرار بناءا على هذه البيانات سيما القرارات الاقتصادية منها، حيث أنها تعكس أحداث ماضية أو حالية أو تدل على أحداث مستقبلية. كما وأنها تقدم تقييمات ومقارنات ويمكن أيضا أن تقدم تأكيدات أو تصحيحات لتقييمات ومقارنات سابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. علاوة على أنه من خلال هذه البيانات يمكن تأكيد التنبؤات والتوقعات السابقة.

وتتضمن خاصية الملاءمة التوقيت الزمني لعرض البيانات وكلفتها، ولا يمكن تجزئة الملاءمة عن الأهمية النسبية أو المادية، وتعتبر المعلومات مادية (الأهمية النسبية) إذا كان إغفالها أو إهمالها أو عرضها على غير طبيعتها كالتحريف والتشويه أو الإنقاص والزيادة فيها يؤدي إلى التأثير على قرارات مستخدميها.

ونص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IFRS) على ضرورة عرض كل بند من البنود المادية المتشابهة بشكل منفصل، وعرض البنود غير المتشابهة أيضا بشكل منفصل في البيانات المالية المعروضة، أما إذا كانت البنود غير المتشابهة من البنود التي تصنف بغير المادية فإنه يمكن جمعها وعرضها في بند واحد.

3. الإعتمادية (Reliability):

بغية الوصول إلى قاعدة معلومات وبيانات مالية يمكن الإعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، لا بد لهذه البيانات أن تكون محايدة وخالية من الأخطاء وبالتالي يمكن لمستخدميها الوثوق بها، وبأنها تقدم تمثيل صادق للعمليات والأحداث وأنها من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.

وقد أورد مجلس المعايير المحاسبية الدولية بعض الخصائص بشيء من التفصيل والتي يجب أن تتوافر في البيانات المالية حتى تتسم بالموثوقية وهي:

- التمثيل الصادق (Representational Faithfulness): يجب أن تعبّر المعلومات والبيانات المالية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية لتكون موثوقة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تعكس الميزانية العمومية واقع الشركة بصدق في لحظة إعدادها عن الفترة المالية السابقة نتيجة العمليات والأحداث التي ترجمت على أنها أصول والتزامات وحقوق ملكية وفقا للأسس المحاسبية المعمول بها. إلا أنه لا يتم الاعتراف ببعض الأصول التي لا يمكن قياسها بصورة صادقة كالشهرة المتولدة داخليا مثلا حيث أنها لم تنتج عن عملية مالية تمثل قيمتها بشكل صادق.

- تغليب الجوهر فوق الشكل (Substance over Form): لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية وغيرها من الأحداث بصدق فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكها القانوني، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكها القانوني. فعلى سبيل المثال، قد تقوم إحدى المنشات بنقل ملكية أحد الموجودات إلى طرف آخر بحيث تظهر المستندات بوضوح انتقال الملكية إلى الطرف الآخر، ومع ذلك فقد تكون هناك اتفاقيات بين الطرفين تضمن استمرار المنشأة في الاستفادة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل. في مثل هذه الحالات لا يجب الاعتراف بعملية البيع بحيث يعكس الشكل حقيقة العملية التي تمت.

- الحياد (Neutrality): يجب أن تتصف المعلومات الواردة بالبيانات بالموثوقية، ومن الأركان الرئيسية للموثوقية بالبيانات المالية أن تكون هذه البيانات محايدة وغير متحيزة

لجهة أو طرف دون الآخر ويجب أن لا تؤثر على عرض البيانات أو اختيار البيانات التي يتم عرضها إلى اتخاذ قرار إما محسوم مسبقاً أو يؤدي إلى توجيه قرار باتجاه محدد معروف سلفاً.

- الحيطة والحذر/ التحفظ (Conservatism / Prudence): يواجه معدي البيانات المالية حالات من عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، ومنها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات وغيرها من العمليات التي لا يمكن وصفها بدقة. ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد البيانات المالية. والتحفظ يعني الأخذ بدرجة معقولة من الحذر عند ممارسة العمليات التقديرية للتوصل إلى قيم أقرب للواقع في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل أو تقييم المطلوبات والمصروفات بأقل أو أكثر مما يجب. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ إلى المغالاة في التعامل مع الحسابات، وعلى سبيل المثال خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية البيانات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها وإمكانية الاعتماد عليها.
- الاكتمال (Completeness): لكي تكون المعلومات الواردة بالبيانات المالية موثوقة بها فإنه يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة. فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد

مصداقيتها ولا تكون ملائمة وبالتالي إن أي حذف أو استبعاد لبعض من المعلومات من شأنه تضليل متخذي القرارات.

4. القابلية للمقارنة (Comparability)

يجب أن يكون مستخدمي البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشات وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت. ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة متسقة بالنسبة للمنشات المختلفة.

من النتائج الهامة للقابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية هي إعلام مستخدمي البيانات المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك البيانات وأية تغيرات تحدث في تلك السياسات وكذلك الآثار المترتبة على تلك التغيرات وبيان أسباب تغيير هذه السياسات. ويحتاج مستخدمو البيانات المالية لأن يكونوا قادرين على التعرف على الاختلافات في السياسات المحاسبية التي اتبعتها نفس المنشأة في معالجة العمليات والأحداث المتشابهة من فترة إلى أخرى وكذلك على مستوى المنشات المختلفة. ومما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بواسطة المنشاة.

يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية للمقارنة وبين مجرد التوحيد كما يجب ألا يسمح لها بان تكون عائقا للأخذ بمعايير محاسبية مطورة. وإنه من غير المناسب أن تستمر المنشاة في استخدام سياسة محاسبية معينة في المحاسبة على عملية أو حدث إذا ما كانت تلك السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة و إمكانية الاعتماد على المعلومات أو الوثوق فيها، كما أنه من غير المناسب أيضا عدم تغيير السياسات المحاسبية المتبعة إذا كانت هناك سياسات محاسبية أخرى بديلة أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات أو الأحداث المالية.

ولزيادة تلبية رغبات مستخدمي البيانات المالية في مقارنة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي للمنشاة الواحدة من فترة لأخرى، فإنه يجب أن تظهر البيانات المالية المعلومات المماثلة للفترات السابقة.

رابعاً: مكونات القوائم المالية:

يجب أن تتضمن البيانات المالية كافة المعلومات اللازمة للمستخدمين حول المركز المالي للمنشأة ونتائج الأعمال من ربح وخسارة والتدفقات النقدية للمنشأة والتغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة والإيضاحات التفسيرية وأية معلومات جوهرية تؤثر على القرار الاقتصادي. ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي :

1) قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position).

2) قائمة الدخل الشاملة للفترة المالية (Statement of Comprehensive Income for the Fiscal period).

3) قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of Changes in Equity).

4) قائمة التدفقات النقدية (Statement of Cash Flows).

5) السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية (Accounting Policies and Other Explanatory Notes).

2-1-4 مفهوم رأس المال والمحافظة على رأس المال

ميز الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية ما بين كل من المفهوم المالي والمفهوم المادي لرأس المال، ويرتبط رأس المال المالي بمصطلحات نقدية كصافي الأصول وحقوق الملكية بينما يرتبط رأس المال المادي بالقدرة الإنتاجية المادية للمنشأة.

ويتم بموجب المفهوم المالي للمحافظة على رأس المال جني الأرباح إذا تجاوز المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة المبلغ المالي لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد التوزيعات، بينما يتم بموجب المفهوم المادي للمحافظة على رأس المال جني الأرباح إذا تجاوزت القدرة الإنتاجية المادية (القدرة التشغيلية) للمنشأة أو (الموارد أو الأموال اللازمة لتحقيق تلك القدرة) في نهاية الفترة عنها في بداية الفترة بعد استبعاد التوزيعات.(ميرزا وآخرون، 2006، ص10).

2-1-5 مستخدمو البيانات المالية

تعدد مستخدمو البيانات المالية من حيث هدف الاستخدام لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد تختلف احتياجات كل منهم لبعض من هذه المعلومات كضرورة للوصول إلى قرارات اقتصادية رشيدة. وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هذه الفئات ومنها المعلومات التي تساعد مستخدم البيانات في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة والمعلومات التي تساعد على إتخاذ القرارات الإدارية كقرارات الإستثمار والتمويل والتشغيل في الشركة والمعلومات التي

تساعد مستخدم البيانات على تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم الشركة والمعلومات التي تساعد مستخدم البيانات في تقييم كفاءة أداء الشركة والمعلومات التي تساعد مستخدم البيانات في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

ومن أبرز المستخدمين للبيانات المالية الفئات التالية:

1. **المدراء:**تحتاج هذه الفئة من المستخدمين البيانات المالية للمساعدة على إجراء الدراسات التي تفيدهم عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار والتمويل والتشغيل وغيرها من القرارات الإدارية.
2. **الموظفون:** بالإضافة إلى المعلومات التي تفيد العاملين في تطوير الأعمال للمنشأة والتركيز على النقاط الإيجابية وتلافي النقاط السلبية، فإن احتياجات الموظفون في الشركة تتعلق بالمعلومات عن مدى الأمان الوظيفي وقدرة المنشأة على تحسين الأوضاع الوظيفية المتوقعة في المستقبل للعاملين لديها بالإضافة إلى المعلومات التي تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
3. **العملاء:** يعمل العملاء على دراسة وضع المنشأة من خلال البيانات المالية المعروضة حيث أن هذه البيانات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع منتجاتها والتوسع بها والمنافسة في السوق.
4. **الموردون والدائنون التجاريون:** تحتاج هذه الفئة من المستخدمين للبيانات المالية إلى معلومات تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية ومدى التطوير والتحسين

في أداء المنشأة وبالتالي مواصلة الشراء والتزود منهم، وزيادة قيمة المنشأة وحجم أعمالها بحيث يتم تقييم وتصنيف العميل من خلال هذه المعلومات.

5. **المقرضون:** يعمل المقرضون على دراسة المعلومات المعروضة في البيانات المالية لتساعدهم على تقرير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب وعدم تعثر الشركة بالالتزام والوفاء بالتزاماتها وكذلك في تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

6. **المنظمات الحكومية والرسمية والجهات الناظمة لأعمال المنشآت:** تعمل هذه المنظمات على التأكد من أن المنشآت تلتزم بالقوانين والتشريعات الناظمة لعملها من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية المعروضة لهذه المنشآت كقانون ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات وقانون الشركات ومزاولة المهنة. ومن خلال هذه البيانات يتم الفحص والتأكد من نسب الضرائب والالتزامات المختلفة المترتبة على هذه المنشآت ومدى الالتزام بالتسديد وقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية وكذلك قدرة المنشآت والتزامها على حماية حقوق المالكين والالتزامات المترتبة عليها تجاه الاقتصاد الوطني والمجتمع والبيئة المحيطة.

7. **الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة الذكر أعلاه وقد يتطلب لبعض الجهات من الجمهور معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام. وقد تتوسع فئات المستخدمين لتشمل فئات أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر لم يتم تحديدها والتي لم يرد ذكرها ضمن إعداد

وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن الأمثلة عليها إدارة الشركة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون، الجهات القضائية والمحامون والاكاديميون.

8. **المستثمرون:** يعد المستثمرون من أبرز المستخدمين للبيانات المالية للشركات. وأورد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المنشأة برأس المال وهم الأكثر تحملاً للمخاطر وبالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات الاستثمار سيلبي معظم احتياجات المستخدمين الآخرين للبيانات المالية.

ويوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية أو تدفقات شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل. إلا أنه لا يمكن أن تلبي المعلومات المعروضة في القوائم والبيانات المالية كل ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية من المعلومات لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. فالمعلومات تعمل على قياس ووصف لأحداث حصلت في الماضي في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل مستخدم القوائم المالية تتعلق على الأغلب في المستقبل وكذلك أن القوائم المالية هي معلومات مالية في حين يحتاج مستخدم هذه القوائم للعديد من المعلومات غير المالية.

ومن الجدير بالذكر أن عملية إعداد وعرض القوائم والبيانات المالية يعتبر بشكل أساسي من مسؤولية إدارة الشركة.

المبحث الثاني: الإفصاح

2-2-1 الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح

برزت الأهمية المتزايدة لمبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة منذ بداية الستينات من القرن العشرين. وارتبط ذلك بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من مدخل الملكية Owner's Approach كما كان يطلق عليه الباحثون إلى ما عرف بمدخل المستخدمينUser's Approach . حيث اتسعت الوظيفة الرئيسية للمحاسبة وصولاً لحماية مصالح الملاك من خلال نظم معلوماتية Information system بدلاً من الاقتصار على وظيفة مسك الدفاتر والحسابات، وذلك من خلال توفير المعلومات المناسبة لكافة المستخدمين بما فيهم صناع القرار. كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية مبدأ الإفصاح. ومن جانب آخر كان للدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية من خلال ظهور ما يعرف بنظرية كفاءة الأسواق عام 1971 (ناجي، 2004، ص130).

2-2-2 ماهية ومستويات الإفصاح

تطرق العديد من الكّتاب لمفهوم الإفصاح وأهميته، فقد عرفه (Choi,1972) أنه نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو أخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

فالتعريف السابق ينظر للإفصاح كأداة يتم من خلالها استقراء الأداء المستقبلي للشركة وبما يساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية .وقد عرف (Gyan,1974) الإفصاح "أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي" .

وقد عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الإفصاح "أنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة ، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها " (AICPA,1975,P.83) .

ويعد هذا التعريف أكثر التعريفات إظهارا لمفهوم الإفصاح في عرض البيانات بشكل واضح في القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

وبالرغم من اختلاف المحاسبين حول معنى محدد للإفصاح إلا أن هناك اتفاقا حول ضرورة الإفصاح بوصفه أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها، فالإفصاح المحاسبي يعني ضرورة احتواء القوائم المالية على جميع المعلومات المعدة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة التي تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد من صحة ودقة هذه المعلومات، ومن ثم اتخاذ قرارات سليمة وواضحة وغير مضللة ، وإن أي حذف أو استبعاد لبعض المعلومات من شأنه تضليل متخذي القرارات .

ويرى بعض الباحثين أن للإفصاح المحاسبي مستويات متعددة هي :

أولا: الإفصاح التام (Full Disclosure):

إن الإفصاح التام عن البيانات المالية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية (مطر وآخرون، 1999 ص368) ويتطلب الإفصاح التام أن تُصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في الشركة خلال فترة ماضية، كما يجب أن تحتوي على المعلومات الكافية لكي تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي ، ويفترض هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات جوهرية أو مهمة للمستثمر العادي (مطر وآخرون ،1999 ص369) .

ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز، وذلك لسببين هما:

1. إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة لان المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة، وعلى ذلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها اكبر من تكلفة إنتاجها.
2. إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب (حنان ، 2003 ص447) .

ثانياً : الإفصاح العادل (Fair Disclosure) :

يعني ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات مع عدم وجود تحيز لفئة على حساب أخرى، وبذلك يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تهمهم في نفس الوقت (Hendrikson, 1982).

ثالثاً: الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure):

يعني ضرورة الإفصاح عن حد أدنى من البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها ملائمة وواضحة ويمكن فهمها وغير منقوصة فهو بذلك يهدف إلى تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها دلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة وكذلك يضلل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات.

وقد ربط الباحثان (Myers and Majluf, 1984) بين الإفصاح الكافي والسعر السوقي للأوراق المالية، فقد أشارا إلى انه إذا تطابقت كمية المعلومات التي لدى الإدارة مع المعلومات التي لدى الجمهور المتعاملين في السوق المالي فإنه ستقترب القيم السوقية للأوراق المالية من

قيمتها العادلة. ولتحقيق ذلك فقد دعا المهتمون إلى تقديم مقترحات لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية وتطويرها من خلال زيادة الوعي الاستثماري والإفصاح المالي ، وهذا يعمل على تماثل المعلومات لدى كلٍ من الإدارة والمستثمرين .

ولقد أشار (الشامي، 1997) أن التقارير المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح والاتصال من خلال ما تحويه من معلومات ذات شفافية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ دعائم الاستثمار، لذلك فمن الأهمية توفير المعلومات التي تعمل على تحديد قيم الاستثمار ودعم كفاءة السوق مما يعمل على توزيع المخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم .

3-2-2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:-

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تختلف الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على اختلاف مستخدمي المعلومات المحاسبية المّلاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

هنالك علاقة ما بين غرض الاستخدام للمعلومات المحاسبية والخصائص النوعية والمادية للبيانات المالية. حيث تعتبر مادية (Materiality) بمثابة المعيار الكمي الذي يتم من خلاله تحديد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. وكما تعتبر الملاءمة (Relevance) بمثابة المعيار النوعي الذي يتم من خلاله تحديد طبيعة أو نوع المعلومات

المحاسبية واجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من الجهة الأخرى.

ج- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تحدد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالمعلومات ذات الغرض العام، والتي تكون صالحة لاستخدامها من قبل كافة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة، ثم قائمة التغيرات في المركز المالي، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية. لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. وتعد القوائم المالية في واقع الأمر استنادا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ لدى المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

د- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن القدرة على قراءة التقارير المالية وفهم مضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معد القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه. وكذلك ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات

الأخرى خصوصاً التفاصيل. إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

هـ- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر التوقيت المناسب خاصية هامة من خصائص المعلومات فكلما تأخر الإعلان عن التقارير المالية فإن ذلك يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من ملاءمتها لاتخاذ القرار.

ونظراً لأهمية التوقيت المناسب في التقارير المالية فقد أكدت عليها توصيات المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة، فقد أعتبر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) توقيت إصدار القوائم المالية من العناصر الأساسية الواجب توفرها حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، وفي بريطانيا أعتبر مجلس معايير المحاسبة Accounting Standard Board أن عملية التزويد في الوقت المناسب قد تقتضي بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات.(أبو نصار ولطفي، 1998).

وإن إصدار القوائم المالية في الوقت المناسب وما تحمله هذه القوائم من معلومات من شأنه أن يؤثر في قرارات المستثمرين من خلال ترسيخ معتقدات لديهم حول خصائص الأوراق المالية للشركات المعلنة لهذه التقارير.

4-2-2 دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية

اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالقوائم المالية حيث أفردت معياراً خاصاً بهذا الموضوع وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بعنوان عرض البيانات المالية والذي حدد بموجبه الأسس والمبادئ المتبعة في إعداد وعرض القوائم المالية وشكل العرض.

وقد نص المعيار المحاسبي رقم (1) لإعداد وعرض البيانات المالية على جملة من الاعتبارات التي تعتبر الركيزة الأساس للانطلاق منها في إعداد وعرض القوائم المالية حيث يجب أن تعرض القوائم المالية للمنشأة بما يحقق العدالة في العرض، والإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه معايير المحاسبة لإعداد وعرض البيانات المالية. وأنها تطبق كل من المعايير التي يجب أن تطبقها. والإفصاح عن أية مخالفة أو عدم الالتزام بأي من متطلبات معايير المحاسبة بما ينسجم مع الغرض العام لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وعرض الأثر المالي المترتب على ذلك. واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية، وان يتم عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة، وأن يتم الإفصاح عن القوائم المالية بشكل يسمح بإجراء المقارنات وتحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وأن تتضمن المعلومات الاساسية كإسم المنشأة صاحبة القوائم، وبيان بأن قوائم المنشأة فردية أو لمجموعة من المنشآت، وتاريخ القائمة أو الفترة التي تغطيها، والعملة المستخدمة في القوائم.

أما عن مكونات القوائم المالية فقد حددها المعيار رقم (1) بالقوائم المالية الرئيسية كالميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين بالإضافة إلى التغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم، وقائمة التدفقات النقدية، والملاحظات والملحقات.

وقد تناول كل معيار من معايير إعداد وعرض البيانات المالية فقرة مستقلة عالجت موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وآثار التغير فيها وتعليمات العرض في القوائم المالية.

يمكن تصنيف الإفصاح إلى صنفين رئيسيين هما:

أولا: الإفصاح الإلزامي (الإجباري)

بعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات كدراسة (ابو نصار وذنيبات،2005) و(المهندي وصيام،2007) وغيرها من الدراسات والتي تتحدث عن الإفصاحات يمكن الاشارة الى ان الإفصاح الإلزامي هو كل ما تتطلبه الجهات الملتزمة من إفصاحات والمتمثلة بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات التدقيق الدولية والأسواق المالية والقوانين والأنظمة المحلية ومتطلبات الهيئات والجمعيات غير الحكومية والتي من شأنها أن تعمل على إظهار البيانات المالية بشكل موحد لتمكن مستخدميها من فهمها بحيث تمثل الواقع الذي يجب أن تمثله.

ثانيا:الإفصاح الاختياري

الإفصاح الاختياري يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية (Foster,1986) . ويتم بمبادرة من الشركة تقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي (Meek,*et. al.*,1995)، وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار .

ويمكن أن يكون الإفصاح الاختياري ناتج عن تعرض الشركات المساهمة لضغوط بواسطة أطراف وقوى عديدة ليسوا فقط " حملة الأسهم " ولكن أطراف أخرى منهم العاملون ، والعملاء ،

والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية ، والمقرضون ، والموردون ، والذين يطالبون الشركات بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها معايير وقوانين الإفصاح الإلزامي (Choi and Richard,1990).

كما وان الشركات التي تحتاج إلى تمويل تضطر إلى تقديم معلومات إضافية أكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض والإفصاح (Meek and Gray,1989)

وقد بين (Key,1999) أن " أصحاب المصالح " أو " ذوو المصالح " (Stack holder) هم من يتحكم في حجم المعلومات المطلوب الإفصاح عنها. ومن هنا برزت نظرية أصحاب المصالح (Stack holder Theory) وأهميتها في المجالات الإدارية (Freeman,1984)، ونظرية "أصحاب المصالح" تركز بشكل أساسي على انه يجب على المنشآت أن يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة الأسهم (Stock holder) "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها علاقة بالمنشأة، تتضمن العملاء، والعاملين، والموردين، والمجتمع بشكل عام. وركز(Freeman) في نظرية (Stack holder Theory) على العلاقة بين المنشأة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المنشأة في ظل تلك البيئة وما هي ردة فعلها. وقد حدد ذوو المصالح (Stack holder) بأنهم أي مجموعة أو شخص يتأثر بـ أو يؤثر في إنجازات وأعمال المنشأة (Freeman,1984) .

وبالتالي فالنظرية تركز على أنه يجب على المنشآت الأخذ في الاعتبار بشكل أساسي احتياجات وطلبات ليس فقط حملة الأسهم "المساهمين" ، وكذلك ذوو المصالح الذين لهم علاقة بالمنشأة (Stack holder) تتضمن العملاء، والعاملين، والموردين، والمجتمع بشكل عام.

ولقد أورد كل من (Chau and Gary, 2002) في دراسة استخدمت نظرية الوكالة (Agency Theory) لدارسة العلاقة بين نوعية الملكية والإفصاح الاختياري. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري فمستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات متعددة الجنسية كبير تليها الشركات المحلية المساهمة، عكس شركات الأشخاص فمستوى الإفصاح الاختياري لديها قليل. وشركات الأشخاص وفقاً للدراسة تفصح عن الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلبها القوانين. وهذا يعني أن للشكل القانوني للشركة دور بارز في حجم الافصاح الاختياري المعروض.

وأشار عبد الكريم (2003) إلى أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر من اعتبار ان القوائم المالية هدفا في حد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف، أهمها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء قرارات الائتمان أو غيرها من القرارات. ولقد اتضح أيضا أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإلزامي من معلومات ولذلك فقد أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري حتمية وضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقا لأهدافها.

وفسر (الدهراوي، 1987، ص3) حتمية الإفصاح الاختياري وسبب وجوده بقوله "أن المديرين بالوحدات الاقتصادية يكون لديهم حافز الناتج من المصلحة الذاتية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وان السوق التنافسي في سوق السلع أو في سوق خدمات العمل هو الكفيل بتحقيق هذا الإفصاح الاختياري وتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية دون تقنين أو إجبار وان قوى السوق كفيلة بتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة لتحقيق الكفاية" .

ثالثا :أهداف الإفصاح الاختياري

يهدف الإفصاح الاختياري إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم 105 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والتي أصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة المالية الدولية (IFRS) وهي تنص على:

1) وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

2) وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس ملائم لها.

3) توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية.

4) توفير معلومات هامة في التقارير وأي أمور محاسبية أخرى مما تستلزم دراسة أعمق .

وقد أشار كل من (Mitton,2002) و (Gray *et. al.*,1993) إلى أن العناصر السابقة لا تغطي كافة مجالات وأهداف الإفصاح، وأنه يمكن أن تتوسع لتشمل المجموعات التالية:

1) وصف هذه المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية.

2) وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطاء مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات.

3) توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.

4) توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة.

5) توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.

6) مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للبيانات المالية والافصاح

2-3-1 سوق المال الأردني

أولا: نشأة سوق المال الأردني.

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن والتداول بأسهم هذه الشركات منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية، فقد بدا الجمهور الأردني الاكتتاب بالأسهم والتعامل بها منذ أول الثلاثينات.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت في الأردن سوق غير منظمة لتداول الأوراق المالية وذلك من خلال مكاتب غير متخصصة، مما دعا الحكومة إلى التفكير جدياً بإنشاء سوق لتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وكذلك حماية صغار المدخرين، وذلك من خلال إيجاد آلية لتحديد السعر العادل للورقة المالية بناءً على قوى العرض والطلب. وقد دعت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لإنشاء مثل هذا السوق، حيث بدأت الجهات المختلفة وبدعم من الحكومة بالتحضير لإنشاء سوق منظم للأوراق المالية، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 1975و1976 وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC (International Finance Corporation) المنبثقة عن البنك الدولي بإجراء دراسات مكثفة بينت بأن حجم الاقتصاد الوطني ومساهمة القطاع الخاص فيه من خلال الشركات المساهمة العامة وتوزيع مساهمته فيها على عدد كبير من المستثمرين يبرر إنشاء هذه المؤسسة، إذ من المتوقع أن تضيف إلى السوق المالي الأردني أعمالاً اقتضى التطور الاقتصادي تغطيتها وتلبيتها دعما له وبعثاً لمزيد من النشاط الاقتصادي، وكثمرة لهذه الجهود فقد صدر القانون المؤقت رقم (31) لسنة 1976، والذي تم بموجبه تأسيس ما كان يعرف بسوق عمان المالي AFM (Amman Financial Market). وتم تشكيل لجنة لإدارة سوق عمان المالي بقرار من

مجلس الوزراء بتاريخ 1977/3/16، وباشرت اللجنة مهمتها منذ ذلك التاريخ. كما باشر السوق أعماله بتاريخ 1978/1/1 وكان يتبع لوزارة المالية آنذاك. (موقع هيئة الأوراق المالية).

وكان قانون سوق عمان المالي قد حدد أهداف السوق آنذاك بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين، بالإضافة إلى توفير البيانات والإحصائيات اللازمة لتحقيق أهداف السوق.

ومنذ إنشاء السوق أوكل إليه القيام بدورين أساسيين وهما دور الهيئة المنظمة لسوق رأس المال أو ما يعرف بـ SEC (Securities and Exchange Commission)، وكذلك القيام بدور البورصة التقليدية للأوراق المالية Stock Exchange.

ثانياً: التطورات التي شهدها سوق رأس المال الأردني

في منتصف التسعينيات من القرن الماضي تبنت الحكومة الأردنية سياسة إصلاح شاملة لسوق رأس المال تقوم على أساس البناء على ما تم انجازه خلال العشرين سنة الماضية، وذلك تعزيزاً لنمو القطاع الأهلي وتوسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد الأردني وسعياً للارتقاء إلى المعايير الدولية في مجال تنظيم سوق الأوراق المالية. وتتمثل أهم ملامح التوجه الجديد في إحداث تغييرات مؤسسية في سوق رأس المال، واستخدام أنظمة التداول والتسوية والتقاص الالكترونية وإزالة كافة معوقات الاستثمار وتقوية الرقابة على سوق رأس المال وصولاً إلى أعلى مستوى من الشفافية وتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية، وبما يتناسب مع التوجه نحو العولمة والانفتاح على العالم الخارجي.

وقد كان صدور قانون الأوراق المالية المؤقت رقم 23 لسنة 1997 من أهم معالم هذه التطورات حيث يعتبر هذا القانون نقلة نوعية ونقطة تحول هامة في سوق رأس المال الأردني حيث هدف هذا القانون إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني واستكمال بنيته التحتية بما يتفق والمعايير الدولية تحقيقاً للشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية.

بعد ذلك صدر قانون هيئة الاوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، كما وصدرت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق بالاستناد إلى المادة (12/ف) من القانون رقم 76 لسنة 2002 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53) وعدل بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (2005/257).

وعملت الهيكلة على فصل الدور الرقابي والتشريعي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي، والذي سيترك للقطاع الأهلي حيث تتولى هيئة الأوراق المالية الدور الرقابي والتشريعي، وتتولى بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) ومركز إيداع الأوراق المالية الدور التنفيذي.

2-3-2: متطلبات الإفصاح لسوق المال الأردني

هناك مجموعة من متطلبات الإفصاح المعتمدة في السوق الأردني، والمتمثلة بمجموعة من المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية الناظمة لعمل الشركات في السوق الأردني والمتمثلة بما يلي:

أولاً: هيئة الأوراق المالية Jordan Securities Commission.

تهدف الهيئة إلى مراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التي تخضع لرقابتها وهي البورصة ومركز الإيداع ومعتمدي المهن المالية. كما تهدف

الهيئة إلى تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين.

ثانياً: بورصة عمان.

تولت بورصة عمان اعتبارا من 1999/3/11 مهامها كمؤسسة أهلية مستقلة إدارياً ومالياً ولا تهدف إلى الربح، وكجهة وحيدة مصرح لها مزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية وذلك استناداً إلى أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997. وبموجب قانون الأوراق المالية الجديد رقم (76) لسنة 2002 سمح بإنشاء أكثر من سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة.

لقد جاء إصدار قانون الأوراق المالية لعام 1997 في الأردن بهدف إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني واستكمال البنية التحتية لسوق الأوراق المالية ليواكب الأسواق المالية الدولية. ويمكّن الطابع الأساسي في هذه الهيكلة الجديدة من فصل الدور الرقابي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي حيث كان سوق عمان المالي يقوم بهذين الدورين معاً، وقد شكلت هيئة الأوراق المالية كهيئة رقابية حكومية للإشراف على سوق رأس المال وتم تأسيس بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية كمؤسستين مستقلتين.

ثالثاً: مركز إيداع الأوراق المالية Securities Depository Center .

تم إنشاء هذا المركز بتاريخ 1999/5/10 بهدف الحفظ الأمين لملكية الأوراق المالية وتسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في البورصة وتسوية أثمان الأوراق المالية بين الوسطاء. ويتمتع هذا المركز بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولا يهدف إلى الربح.

تقسيمات السوق

السوق الثانوي: السوق الذي يتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية وفقً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها. ويقسم إلى:

1. **السوق الأول والثاني والثالث** ويتم من خلالها التعامل بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة لكل منها وفقاً لتعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.
2. **سوق السندات**: ذلك الجزء من السوق الثانوية الذي يتم من خلاله التعامل في قاعة التداول بالسندات الحكومية وإسناد القرض الصادرة عن المؤسسات العامة والشركات.
3. **سوق الصناديق**: ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التداول باسهم صناديق الاستثمار أو وحداتها الاستثمارية المدرجة في البورصة.
4. **سوق حقوق الاكتتاب**: ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التداول بحقوق الاكتتاب المدرجة في البورصة.

ويعتبر إنشاء هذه المؤسسات الوطنية بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى بمثابة الإطار الناظم لسوق المال الأردني، والذي يعمل وبشكل أساسي على تنظيم الاستثمار وحماية المستثمرين من خلال قوانين وتشريعات تحدد آليات العمل والتي على رأسها إفصاحات الشركات المعلنة من خلال هذا السوق والتي يستند عليها المستثمرون في قرارات الاستثمار.

رابعاً: قانون الشركات.

لقد حدد قانون الشركات الأردني رقم (22) وتعديلاته الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة لعام 2006 بعض شروط الإفصاح بشكل عام كما جاء في المادة (75):

أ –على مجلس إدارة الشركة المساهمة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة إعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر وبيان

تدفقاتها النقدية والإيضاحات المرفقة مدققة جميعها من مدققي حساباتها القانونيين وفقا لقواعد وأصول ومعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، وكذلك إعداد التقرير السنوي عن أعمال الشركة وانجازاتها ومشاريعها وتقديمها جميعا إلى الهيئة العامة للشركة ولمراقب الشركات مع التوصية المناسبة، وإرفاقها بالدعوة.

ب -على مجلس إدارة الشركة المساهمة إعداد تقرير كل ستة أشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ويصدق هذا التقرير من رئيس مجلس الإدارة ويزود المراقب والهيئة بنسخة منه خلال ثلاثين يوما من انتهاء المدة.

خامساً: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين).

في عام 1985م أصدرت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قانون سمي بقانون مهنة تدقيق الحسابات رقم23 لسنة 1985، وأجريت بعد ذلك تعديلات على هذا القانون خلال الأعوام اللاحقة لإصداره، وفي عام 2003 صدر قانون رقم 73 لعام 2003 سمي بقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003. حيث ألغى هذا القانون قانون مهنة تدقيق الحاسبات رقم 23 لعام 1985، ويهدف هذا القانون إلى تنظيم عمل المهنة ومتطلباتها ومنها متطلبات الإفصاح وفيما يلي بعض من مواد هذا القانون:

المادة (3/ب) ضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني.

- المادة (3/ج) الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبيين القانونيين.
- المادة (3/ د) تأكيد الالتزام بقواعد مستوى المهنة وأدائها.

- المادة (3/هـ) تعزيز دور المحاسب القانوني وقيادته واستقلاليته.
- المادة (4/أ) تشكيل هيئة عليا للمهنة تتولى هذه الهيئة المهام والصلاحيات.
- المادة (5/أ) اعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات الواجبة التطبيق بناءً على تنسيب المجلس.

وأنشئت بموجب المادة (7/ا) من هذا القانون جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية والتي تهدف إلى ما يلي:

- المادة (8/ب) تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة.
- المادة (8/هـ) اقتراح تطوير التشريعات ذات العلاقة بالمهنة.
- المادة (8/و) تدريب المحاسبيين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.

ونصت المادة رقم (47) من هذا القانون على ما يلي:

"على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يلتزم المحاسبون القانونيون وجميع الجهات العامة والخاصة بإجراءات المحاسبة والتدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة من الجهة العليا لتنظيم المحاسبة القانونية".

سادساً: المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

هنالك العديد من الوزارات والهيئات والمنظمات التي لها دور رقابي وتنظيمي إما بشكل مباشر أو غير مباشر على الشركات في السوق الأردني تعمل على تنظيم عمل الشركات والمؤسسات والتي يندرج البعض منها في القطاع الخاص والبعض الآخر في القطاع العام ومنها:

- مؤسسات المجتمع المدني كالهيئات والمنظمات والجمعيات وغرف الصناعة والتجارة وغيرها.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- وزارة المالية.
- وزارة الصناعة والتجارة.
- البنك المركزي الاردني.
- ديوان المحاسبة.

المبحث الرابع: محددات الإفصاح

يمكن إجمال محددات الإفصاح والتي تحد من ملاءمة وكفاءة وموثوقية الإفصاحات بما يلي:

2-4-1: محددات ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المستمدة من الخصائص النوعية للبيانات المالية:

يمكن تلخيص بعض من محددات ملاءمة وموثوقية البيانات المالية من الخصائص النوعية للبيانات المالية وكما اوردها (ابو نصار وحميدات، 2010، ص11) بما يلي:

1. **التوقيت المناسب: Timeliness**

تتعلق هذه الخاصية بحصول مستخدم البيانات المالية على القوائم المالية في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات والبيانات تأثير على القرارات المتخذة استنادا إلى تلك المعلومات فعدم الاهتمام بعنصر الوقت الملائم للإفصاحات يحد من ملاءمتها ويجعلها غير ملائمة وغير موثوقة لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة.

2. **الموازنة بين التكلفة والمنفعة: Cost–Benefit**

وتعني هذه الخاصية بأن المنافع التي يمكن الحصول عليها من هذه البيانات والمعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات وفي حال أن المنظمات والمنشآت أخذت بالاختصار من التكاليف المعقولة التي قد تتكبدها للوصول إلى الإفصاحات والبيانات فإن ذلك من المؤكد سيؤثر على نوعية وكفاءة وملاءمة الإفصاحات.

3. **الموازنة بين الخصائص النوعية (Qualitative Characteristics Balance):**

يجب أن تتم الموازنة بين الخصائص النوعية للبيانات المالية بشكل شمولي بحيث يتم الموازنة ما بين الخصائص النوعية بما يتوافق وتحقيق الأهداف العامة للقوائم المالية، ويتعلق ذلك بالهدف العام للبيانات المالية وحياديتها وعدم تحيزها.

4. التمثيل العادل / الصورة العادلة والصحيحة (Fair Presentation):

يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي، وأنها تعرض وتصف ما يجب عرضه ووصفه. وتؤدي عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة إلى وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية.

إلا أنه لا يوجد معايير ثابتة وواضحة لإظهار الالتزام بتطبيق هذه الخصائص، حيث أنها تعتمد على التقدير الشخصي في كثير من الأحيان لمعد هذه البيانات، بالإضافة إلى أنها تعتمد على الهدف من إعداد هذه القوائم من وجهة نظر معديها أو مستخدميها وهذا ما يقودنا إلى عنصر آخر من محددات الإفصاح وهو ما سيتم ادراجه في بند ثانيا من محددات الافصاح.

2-4-2 اختلاف المصالح ما بين معدي البيانات المالية ومستخدميها (المستثمرون) أو ما يعرف بمشكلة الوكالة (Agency Problem)

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة المستخدمة لهذه البيانات، فكل من هذه الأطراف ينظر إلى البيانات من زاويته التي تهمه. فنظرة الطرف المسئول عن إعداد وصياغة البيانات المالية المنشورة والمتمثلة في إدارة المنشأة تجاه الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المنشورة تختلف عن نظرة المساهمين أو المموليين أو

الدائنين وكذلك الجهات الرقابية والإشرافية على المهنة كدائرة ضريبة الدخل وديوان المحاسبة والبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية وإدارة البورصات والمجامع المهنية وغيرهم من المستخدمين. ومن هنا يصعب على معدي البيانات المالية إعدادها بما يتوافق وحاجة كافة الأطراف المستخدمة لهذه البيانات من خلال إيجاد مفاهيم عامة وموحدة للإفصاح تضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف احتياجاته الكاملة في هذا المجال.

ومن هنا ظهرت نظرية الوكالة Agency theory والتي تقوم على أن هنالك اختلاف وجهة النظر والمصالح ما بين معدي البيانات المالية (إدارة المنشأة من جهة والمستثمرين أو حملة الأسهم Shareholders من جهة أخرى).

2-4-3 الفساد

لقد اهتمت العديد من الدراسات بممارسات الإدارة واستغلالها للمرونة المتاحة باختيار السياسات المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المالي، وظهرت العديد من المصطلحات المعبرة عن ممارسات الإدارة منها (المومني، 2006):

- إدارة الأرباح (Earnings Management).
- التلاعب بالحسابات (Accounts Manipulation).
- الغش بالتقارير المالية (Fraudulent Reporting).
- تمهيد الدخل (Income Smoothing).
- المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting).
- تلميع البيانات (Window Dressing).

إلا أن التقارير المالية التي تعدها الإدارة وفقاً لإطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف هذه المعايير المحاسبية إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي،

والعدالة في العرض والإفصاح، مازالت تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية) والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (أبو عجيلة وحمدان، 2010). حيث أن هذه الممارسات غير الأخلاقية ستعود بالضرر على المنشأة. ولعل من أهم هذه الأضرار هي فقدان الثقة والمصداقية بإدارة الشركة من قبل الموظفين العاملين فيها وحملة الأسهم وكافة الأطراف المتعاملة مع الشركة.

2-4-4 تكلفة الإفصاح

إن إعداد المعلومات المحاسبية لا تتم بشكل مجاني، حيث أن هناك كثير من التكاليف التي تتحملها الشركات لإنتاج المعلومات المحاسبية كتكلفة الموظفين المسؤليين عن إنتاج هذه المعلومات وتكلفة الوقت لإعدادها وغيرها من التكاليف. وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند الإفصاح عن أي معلومات محاسبية.

بالرغم من توفر خصائص نوعية يتوجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف المبتغاة منها في صناعة القرارات الاقتصادية، إلا أن هناك قيود على إنتاج المعلومات المحاسبية، نظرا لكبر حجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. حيث يتوجب على الشركات عند اتخاذ أي قرار أن تقوم بتحديد نوعية وكمية المعلومات المحاسبية التي يتعين إعدادها والإفصاح عنها، وتحديد فيما إذا كانت المنافع المتوقعة من الإفصاح عن المعلومات تزيد عن التكاليف المتوقعة لإعداد هذه المعلومات، لأن إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية عملية مكلفة، ومن الصعب توفير كافة المعلومات المحاسبية التي من الممكن اعتبارها هامة من جانب المستخدمين

لهذه المعلومات، ولهذا تعد الموازنة بين التكلفة والمنفعة من أهم الاعتبارات التي تؤخذ من قبل معدي البيانات المالية، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون مستخدمي البيانات المالية على دراية بهذا القيد لأنه يمكن أن يتم اختيار الطرق المحاسبية الأقل تكلفة وإن كانت أقل فاعلية من غيرها بدرجة بسيطة (صلاح الدين، 2005).

المبحث الخامس: الحوكمة (Governance).

الحوكمة أو الحاكمية أو ما عرف باسم الإدارة الرشيدة وهي الأسلوب والممارسات التي تستخدمها الإدارة الرشيدة. ومما لاشك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على المستوى العالمي في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي والذي تلعب الشركات الخاصة فيه دوراً أساسياً وكبيراً ومؤثراً وهذا يتطلب ضرورة مراقبة هذا الدور وتقييمه وتقويمه.(النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، 2003).

ولعل الحاجة الى أهمية تسليط الضوء على مثل هذا الموضوع يزداد في بلد مثل الأردن حيث يمر الأردن في أزمة مالية على المستوى العام، وبالتالي لا بد أن يكون القطاع الخاص مؤثر بشكل أكبر على الاقتصاد الأردني، وبالتالي من الضروري متابعة أداء الشركات للوصول إلى أفضل مستويات الأداء الممكنة لدعم الاقتصاد الأردني.

ولا بد لمن يتحدث عن الحوكمة أن يتطرق إلى مفهوم الشفافية، العدالة، المساءلة، والتي ترتبط جميعها بإعداد معايير ومقاييس ناظمة لعمل المنظمات واضحة وصريحة تحقق العدالة مما ينعكس إيجاباً على نوعية وجودة الإفصاحات والبيانات المصرح عنها في البيانات المالية وبالتالي على قرار الاستثمار.

2-5-1 مفهوم الحوكمة

تعتبر الحوكمة Corporate Governance أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC (International Finance Corporation) الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم بأعمالها. وقد عرفتها منظمة التعاون والتنمية

الإقتصادية OECD (Organization for Economic Co-operation and Development) بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

ومما سبق فإن الحوكمة هي النظام الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء والتي يمتد تأثيرها على تقوية وترسيخ أداء الشركة على المستوى البعيد من خلال تحديد المسئول والمسؤولية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات مثل دراسة (مطر ونور، 2007) أن الحاجة إلى تطبيق الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية متزايدة، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها دول عديدة في عقد التسعينات من القرن العشرين، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لتوجه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الرأسمالية الاقتصادية والاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص كأحد أركان اقتصاديات الدول لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

ونظراً للتوسع في أحجام المشروعات وزيادة الفجوة ما بين ملكية المنظمات عن إداراتها والتحول في البحث عن مصادر تمويل اقل كلفة من المصادر المصرفية والاتجاه إلى أسواق المال لتمويل تلك المشاريع من خلالها، أصبحت الحاجة إلى تطبيق الحوكمة أكثر فأكثر وساعد في ذلك ما شهده العالم من تحرر للأسواق المالية فتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف واضح في آليات الرقابة على تصرفات وممارسات الإدارات للشركات وبالتالي إلى وقوع الكثير من الشركات في أزمات مالية (العيسوي، 2003).

2-5-2 أهداف الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى وضع ضوابط وقواعد لتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لتحقيق عنصر الحماية للمساهمين والملاك (الجمهور) مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في أوجه تتعارض والمصلحة العامة للمنظمات مما يحقق تنمية الاستثمارات وتشجيع تدفقها ونموها وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وفتح مجالات عمل جديدة وكذلك تحقيق العدالة والمساواة (مطر ونور، 2007) .

كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بالتشريعات والقوانين والأنظمة والعمل على مراجعة تقيم الأداء المالي، ووجود هياكل تنظيمية وإدارية تمكن من محاسبة ومسائلة الإدارة أمام الجمهور، ووجود لجنة مراجعة مستقلة عن الإدارة التنفيذية تنفذ مهام واختصاصات وصلاحيات تهدف إلى تحقيق رقابة مستقلة.

2-5-3 أهمية حوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات بشكل عام إلى إيجاد قواعد ومعايير تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الموردين والدائنين، المستهلكين،.. الخ) وفقاً لمعايير الافصاح والشفافية من ناحية ومن ناحية أخرى. تعمل الحوكمة على ضمان عدم إساءة الإدارات لأموال المالكين والمتعاملين الآخرين ومصالحهم واستثماراتهم واستغلالها، وان إدارات الشركات تعمل على تعظيم ربحية وقيمة الشركة في الأمد الطويل وتمكين ممارسة حملة الأسهم والملاك من تنفيذ الرقابة على الإدارة بشكل فعال (أبو العطا، 2007).

ومن النتائج التي تتحقق عن تطبيق الإدارات للحوكمة في شكل الإفصاحات عن المعلومات والبيانات المالية تخفيض كلفة رأس مال المنشأة من خلال جذب استثمارات ومستثمرين جدد سواء المحلية منها أم الأجنبية، وتعمل على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد. ومع تدفق استثمارات المستثمرين إلى الشركة تكون الفرص أقوى بكثير لتحقيق النمو للمنشآت وضمان عائد اكبر للمستثمرين وبالتالي نمو وازدهار الاقتصاد بشكل عام (مطر ونور،2007).

2-5-4 الشفافية والعدالة والمساءلة

أولاً : الشفافية والعدالة

الشفافية تعني الوضوح في كل مجالات العمل ما بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه وذلك للإفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين (عبد الحليم وعبابنة، 2006)، وتعني أيضاً العلنية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد (برقاوي، 1988).

ويقصد بالشفافية أيضا الحق لكل مواطن للوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي. والشفافية حق ومتطلب ضروري للعمل من خلال معايير أخلاقية ومواثيق عمل مؤسسي، حيث أنها تؤدي إلى الثقة والحد أو الكشف عن الفساد (مخيمر وآخرون، 2000، ص105).

وأورد (الشيخ ، 1997) عن الشفافية في الإدارة الحكومية أنها تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومات بالنيابة عن الشعب، وأنها خضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والرقابة والمسائلة المستمرة

والتقيد بأخلاقيات الخدمة العامة والابتعاد عن الإساءة في استعمال السلطة والالتزام بأنظمة النزاهة الوطنية. وتعني الشفافية في الإدارة الحكومية بأن تكون الحكومات والأجهزة الإدارية في صندوق من زجاج بحيث يتم رؤية ما بداخله من أعمال ومهام والبرامج التي يتم إدارتها والارتباط بالعلاقات والكيفية التي تمارس بها من قبل الجميع بوضوح (أفندي ،2002). وعرفت الشفافية أيضا على أنها فلسفة ومنهاج عمل قائم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل جهاز الحكومة والأجهزة المختلفة الحكومية وجمهور المواطنين بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا (الطراونة والعضايلة ،2010)

ارتبط عنصر الشفافية بعنصر العدالة، فأينما تحققت الشفافية لابد للعدالة أن ترتقي بمستويات تحقيقها، ولا بد للشفافية والعدالة من الوضوح في التشريعات والدقة في الأعمال المنجزة داخل التنظيمات وإتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة وصولا إلى اتخاذ القرارات بدرجة عالية من الموضوعية والدقة والوضوح (اللوزي، 2000 ص148)

ويتطلب تحقيق الشفافية والعدالة التدقيق المستمر للمعلومات ذات المصداقية العالية بين مختلف المستويات الإدارية وسهولة الاتصال فيما بينها وقوة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الرؤساء والمرؤوسين وجمهور المواطنين والثقة المتبادلة بينهم، بالإضافة إلى الموضوعية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات وحل المشكلات. وكذلك تكون الشفافية والعدالة مدخلا لمعالجة الفساد وصولا إلى مستوى متقدم من الاداء وتطوير مجالات العمل لتقديم الخدمة أو تحقيق الأهداف بجودة عالية والذي من شأنه أن يرفع ويرتقي بقيمة المنشأة بالسرعة المطلوبة وبالوقت المناسب.

ولتحقيق عنصر الشفافية والعدالة يمكن أن تعمل الإدارات على الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات. فعلى سبيل المثال، إنشاء مواقع الكترونية يتم تحديثها ونشر البيانات والمعلومات باستمرار بحيث تعكس صورة صادقة وأمينة ونزيهة عما يجري داخل المنشأة، ومن خلالها يمكن تحقيق نشر البيانات والمعلومات بالوقت الملائم وبأقل كلفة ممكنة، علاوة على إمكانية ورود وسماع الرأي الآخر من قبل المستثمرين أو أية أطراف أخرى ذات العلاقة أو المستخدمين لهذه البيانات وأصحاب الرأي .

ومن هنا يمكن أن تكون الشفافية والعدالة ليست مجرد الوضوح بالإجراءات والعمليات والنشاطات فحسب، وإنما هي فلسفة ومنهج عمل يمكن أن يتجسد في العديد من العناصر والمعايير وفقا لآليات ومعايير وأساليب إدارية تستخدمها المنشآت سواءً أكانت حكومية أو خاصة ومنها الشركات المساهمة العامة .

ومما سبق فإنه يمكن القول أن تطبيق الشفافية والعدالة في أي منظمة مالية أو تجارية ومنها الشركات المساهمة العامة يمكن أن يخدم الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً كالبساطة والوضوح والموضوعية وعدم التحيز وملاءمة الافصاحات، ولاسيما التوقيت المناسب لهذه الافصاحات وكفاية المعلومات حيث يمكن للمنشأة نشر بيانات ومعلومات وإيضاحات لا يمكن تضمينها بالبيانات السنوية أو الدورية بشكل مفصل.

ثانياً: المساءلة

ترجع تسمية المساءلة (Accountability) إلى مصطلح الحساب (Account) ويقصد بذلك بأن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسئول أمام الآخرين عن هذا العمل. أما اصطلاحا فتعرّف المساءلة على أنها محاسبة طرف من أطرف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر عن نتائج أو

مخرجات ذلك العقد الذي يبين الشروط من حيث النوع والتوقيت أو الزمان ومعايير الجودة (مخيمر وآخرون، 2000 ص115). ويبين (Hammond, 1999 P69) أن المساءلة هي وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحمل كل منهم المسؤولية عند أداء العمل المطلوب منه، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اطمئنان الطرف الآخر أو كل من يتعامل معهم بأن كل منهم يؤدي عمله وفقا للأهداف المرسومة والمحددة المستندة إلى تعظيم وزيادة الأعمال والممارسات المحمودة والتقليل والتحجيم من الأعمال والممارسات المنبوذة. وأنه يتم البحث عن الحلول للمشكلات التي تعترض العمل بعدالة ومساواة. وتعتبر المساءلة أيضا تعبير عن التزام إدارات المنظمات بتقديم حساب أو إيضاحات (افصاحات) عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها والذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية وقيمة هذه المنظمات من خلال منظومة تضم آليات وعناصر ضمان النزاهة والشفافية والعدالة ومحاربة الفساد والترهل وتحقيق الصالح العام (أفندي، 2002 ص228). كذلك يقصد بالمساءلة بأنها مسؤولية الفرد عن تحقيق نتاجات محددة وفقا لمعايير وأنظمة معدة مسبقاً، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعداد للإجابة عن السؤال المتوقع (لماذا حدث ذلك ؟) (أخو إرشيدة، 2006 ص35).

اكتسبت المسائلة أهميتها لكونها تمثل إحدى الآليات والأساليب المتطورة في علاج العديد من المشكلات والأخطاء والتجاوزات في العمل وفي مقدمتها الفساد الإداري بمظاهره وأشكاله جميعها والمتمثلة في الواسطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحاباة وإساءة استعمال السلطة وجميعها تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما. ولكي تتمكن المساءلة من القيام بالدور الفاعل لمحاربة مثل هذه الظواهر لا بد لها أن تستمد قوتها من القوانين والتشريعات الناظمة

والواضحة و أن لا تقتصر على الدور التقليدي الذي يهتم فقط بالالتزام بهذه القوانين والتشريعات والتعليمات وإجراءات العمل، بل بأن تمس جوهر العمل ومضمونه، ولا تقف عند الإجراءات الشكلية فقط. وهذه من الوظائف الأساسية للمحاسبة التي تعمل على عرض المعلومات على شكل أرقام وبيانات قابلة للفهم بشكل ميسر وسهولة المقارنة والتحليل وبيان نتائج العمليات ومخرجاتها.

ومع تطور الحياة وزيادة التغيرات كالتوسع الهائل في الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنهضة الصناعية التي مرت بها المجتمعات من عصر الصناعة إلى المعرفة التي تتسم بزخم تدفق المعلومات وما رافقها من انحرافات في الممارسات كاستخدام المحاسبة الإبداعية في تجميل وتنميق البيانات المالية للمنظمات تارة وتارة أخرى للتهرب من الاستحقاقات المترتبة على المنظمات كالضرائب أو الالتزامات أو غيرها ازدادت الحاجة إلى المعرفة أكثر بمفهوم المساءلة وتطبيقها للتأكد من دقة وشفافية وعدالة هذه المعلومات كونها عاملاً حاسماً في تحديد مدى نجاح المنظمات في تحقيق أهدافها والمنافسة والقدرة على تحقيق الأرباح والاستمرار والتطور في الأعمال وهذا يتطلب مستوى عالٍ من المصداقية والدقة والسرعة في اتخاذ الإجراءات ومتابعتها.

2-5-5 علاقة الشفافية والعدالة بالمساءلة

إن الشفافية والعدالة والمساءلة مفاهيم مترابطة تكاد أن تكون متلازمة. وفي حال غياب إحداها فقد العنصر الآخر توازنه واختل ولا يمكن تطبيقه تطبيقاً فعالاً. فالشفافية والعدالة هي منبع الشروط والمتطلبات الأساسية للمساءلة الفعالة لتحقيق هدفها والمتمثل في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من المشكلات. وان المساءلة قائمة على الشفافية والعدالة كي تكون ناجعة على مستوى

متقدم من الكفاءة والفعالية وتعمل المساءلة على تغذية وزيادة الآليات المتبعة والعناصر المستخدمة لتطبيق الشفافية والعدالة.

2-5-6 علاقة كل من الشفافية والعدالة والمساءلة بالإفصاحات

يمكننا القول ومن النظرة الأولى بأن هنالك علاقة وثيقة ما بين الشفافية والعدالة والمساءلة من جهة والإفصاحات المالية وغير المالية للمنظمات والشركات من جهة أخرى، وعند تتبع عناصر الشفافية والعدالة تبين لنا بأنها قائمة على الوضوح (وضوح الأهداف ووضوح الإجراءات وآليات العمل والخطط المبسطة والتي تتسم بالبعد عن التعقيد والمساواة والبعد عن التحيز)، وكذلك تتطلب الشفافية والعدالة النشر الواسع للمعلومات وتوفير أدلة ليسترشد ويستدل بها المستخدمون لهذه المعلومات والبيانات. وأن تبتعد الإدارة عن كافة الممارسات التي من شأنها أن تثير الريبة والشك. والإعلان المستمر والنشر للنشاطات والممارسات، والعمل على نشر البيانات والمعلومات أولاً بأول وبالسرعة التي تسمح للمستخدم من الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن. كل ذلك ليس بعيداً بل يكاد يتطابق مع متطلبات ومبادئ الإفصاح للبيانات المالية وغير المالية المقبولة عموماً والمتمثلة بالبساطة والوضوح للبيانات المالية وكفايتها والموضوعية وعدم التحيز والملاءمة من حيث الوقت وإظهار كافة البيانات التي يمكن أن تؤثر على متخذي القرارات ومستخدمي البيانات وعدم إخفاء أي من هذه المعلومات سواء بقصد أو بغير قصد.

فالشفافية والمساءلة من شأنها أن ترفع من جودة البيانات المالية المفصح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة حالها حال أي منظمة أخرى، فهي تعمل على أن تكون البيانات المالية للشركات تتسم بالوضوح والبساطة والبعد عن التعقيد وإظهار كافة المعلومات دون الإخفاء أو الإنقاص منها مع الاهتمام بالجوهر والمضمون والشكل التي يتم عرض البيانات المالية عليها،

ومن خلال تطبيق الشفافية يمكن أن تحقق الملاءمة سيما عنصر التوقيت المناسب للإفصاحات وعدم الالتزام فقط بالبيانات الدورية كالسنوية أو ربع السنوية .

كل ذلك يعمل على تسهيل الحصول على البيانات المكتملة العناصر لمتخذي القرارات والمستثمرين والمستخدمين للبيانات المالية الآخرين لاتخاذ القرارات الرشيدة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 تمهيد

تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع البيانات والتقارير المالية وإفصاحات الشركات وقرارات الاستثمار في الأسواق المالية، وفيما يلي عرض موجز لبعض من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3-2 الدراسات العربية والأجنبية

3-2-1 الدراسات العربية

1) دراسة الجيوسي وغرايبة (1990) بعنوان: "التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الإفصاح بناء على مقياس الأهمية النسبية من خلال استبانه تضمنت (33) بنداً من البنود التي يتوقع أن ترد في التقارير السنوية في الشركات المساهمة العامة الصناعية أعدت لهذه الغاية ووزعت على مجموعتين، تكونت المجموعة الأولى من مؤسسات مالية وبنوك وعددها (19) والمجموعة الثانية شركات التأمين وعددها (15) شركة، حيث تم إختيار العينة عشوائياً من التقرير السنوي لسوق عمان المالي، ومن أهم نتائج الدراسة تجانس احتياجات فئة المستثمر المؤسسي في الأردن من المعلومات، أي انه لا يوجد فرق في تقديم معظم المعلومات بين مجموعتي المشاركين. وتبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح على

البند وأهميته النسبية ضعيفة جدا، وكذلك ضعف العلاقة بين نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر سهمها في السوق المالي، وان الشركات لا تفصح عن المعلومات بشكل كاف.

2) دراسة العيسى (1991) بعنوان: "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية القوائم المالية للمستثمرين في سوق عمان المالي من جهة ومدى كفاية المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم من جهة أخرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانه وزعت (50) نسخة منها على (28) مكتب من مكاتب الوساطة المالية في سوق عمان المالي، حيث أبرزت أن القوائم المالية مصدر هام للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن هنالك اتفاقا بين المستثمرين على عدم كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تصدرها الشركات المالية في الأردن. ومن أهم توصيات الدراسة الحاجة إلى التوسع في سياسة نشر المعلومات، وتطوير متطلبات الإفصاح القانونية، والانضمام إلى الجمعيات المحاسبية الدولية، وتشكيل هيئة عليا تتكون من أفراد من القطاع العام والخاص لتطوير عملية إعداد القوائم المالية، وتطوير مهنة التحليل المالي، وتشجيع قيام مؤسسات التحليل المالي.

3) دراسة أبو نصار والذنيبات (2005) بعنوان: "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من

وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه تكونت من ثلاثة أجزاء وهي البيانات الشخصية، والبنود الإلزامية بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والجزء الثالث مجموعة من الأسئلة لقياس اثر هذه التعليمات في تحسين مستوى وجودة التعليمات المنشورة في التقارير السنوية. وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات هم المدققون الماليون، ومعدي القوائم المالية في الشركات (بنوك، تأمين، خدمات، صناعية)، والفئة الثالثة هم المستثمرون المؤسسيون وتم اختيار مئة مفردة عشوائياً من كل من الفئات الثلاثة.

تبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين الخارجيين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وقد تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة أخذ هيئة الأوراق المالية لآراء مختلف الفئات التي تستخدم البيانات المالية المنشورة بعين الاعتبار عند تطوير أو تعديل التعليمات الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية.

4) دراسة خوري وبالقاسم (2006) بعنوان: "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول .دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير السنوية عند الإفصاح عن هذه التقارير وربط ذلك بتوقيت الإفصاح، بالإضافة إلى تحديد الأثر على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات التي تفصح مبكرا، والشركات التي تتأخر في الإفصاح عن تقاريرها السنوية، وقصد الباحثان من ذلك إبراز أهمية الوقتية في المعلومات المحاسبية.

اتبعت الدراسة منهجية دراسة الحدث لاختبار سلوك عوائد الأسهم وحجم التداول لـ104 تقارير مالية سنوية حيث تكونت العينة من 42 شركة مساهمة عامة وكانت الدراسة خلال الفترة المحيطة بالإفصاح خلال السنوات من عام 2000 ولغاية عام 2002.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للإفصاح عن التقارير المالية السنوية على حجم التداول خلال اليومين الثاني والثالث بعد تاريخ الإفصاح. كذلك دلت النتائج على اختلاف استجابة حجم التداول وفقا لتوقيت الإفصاح في القوائم والتقارير المالية. فالشركات التي أفصحت مبكرا تأثر حجم التداول تأثيرا ايجابيا ومعنويا عند الإفصاح عن التقارير المالية السنوية فيما لم يظهر أي أثر للشركات التي أفصحت متأخرة على حجم التداول.

كما أن الدراسة أظهرت انه لا يوجد اثر لإعلان التقارير المالية السنوية أو توقيتها على عوائد الأسهم. وعزا الباحثان السبب إلى تحديد الزيادة أو النقصان في أسعار الأسهم في السوق المالي علاوة على اعتبار أن السوق غير كفؤة على المستوى شبه القوي بالنسبة للافصاحات عن التقارير المالية السنوية.

5) دراسة المهندي وصيام (2007) بعنوان "اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات في مستوى الإفصاح. وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للمدة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة ما بين مستوى الإفصاح والقيمة لسوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير.

تم تطوير استبانه من (156) بنداً من البنود المتوقعة تضمينها في القوائم المالية للشركات لبيان الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانه وذلك لقياس مستوى الإفصاح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وتم توزيع الاستبانه على عينة بلغت (56) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين.

ومن أهم نتائج الدراسة أن هنالك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، وأن هنالك علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين أجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين.

ومن أبرز التوصيات لهذه الدراسة العمل على رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية وتوجيه اهتمام المستثمرين نحو هذه البيانات بما يرشد قراراتهم الاستثمارية.

3-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية

1) دراسة Momany and Al-Shorman (2006) بعنوان: " Web-Based Voluntary Financial Reporting of Jordanian Companies "

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى الإفصاح المالي على شبكة الانترنت للشركات الأردنية المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان (ASE) Amman Stock Exchange لسنة 2004. والدافع وراء هذا الموضوع هو زيادة الاهتمام بالإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات المالية من الهيئات التنظيمية مثل هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) International Accounting Standard و (FASB) Financial Accounting Standard Board. وبعد مسح شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية للشركات، وجدت الدراسة أن حوالي (45٪) من الشركات لديها مواقع الكترونية. وأن (70٪) منها تنشر المعلومات المالية على موقعها الالكتروني، وأن (30٪) المتبقية من هذه الشركات لا تقوم بنشر أي معلومات مالية. وعلاوة على ذلك، تم تصنيف الشركات التي تنشر تقاريرها المالية على موقعها الالكتروني والمعلومات المالية لها إلى ثلاث فئات كما يلي: (الفئة 1) حوالي (31.5٪) من الشركات تنشر مجموعة شاملة من البيانات المالية، (الفئة 2) حوالي (15.8٪) من الشركات تنشر البيانات المالية لها بشكل جزئي أو ملخص، (الفئة 3) حوالي (52.7٪) من الشركات تسلط الضوء على التقرير المالي. وبينت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تنشر معلومات مالية في مواقعها على شبكة الإنترنت تحقق الاستفادة بشكل أكبر وأكثر، ويكون لديها ملكية أكثر تركيزا، وتستقطب المزيد من المستثمرين الدوليين، وتكون المعلومات لهذه الشركات أحدث من الشركات التي ليس لها موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت.

2) دراسة .Francis, *et, al,* (2008) بعنوان: " Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital"

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقات بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح، وتكلفة رأس المال. واشتملت عينة الدراسة على 677 شركة استخدمت نموذج 10-k بعرض بياناتها خلال عام 2001 موجودة في Standard & Poor's (S&P)، وقامت الدراسة ببناء نموذج لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. وباستخدام تحليل الارتباط توصلت الدراسة إلى أنه كلما توسعت الشركات في الإفصاح الاختياري (الطوعي) كلما زادت جودة الأرباح للشركات، وأن هنالك علاقة طردية بين التوسع في الإفصاح الاختياري و انخفاض تكلفة رأس المال.

3) دراسة Jacob and Madu (2009) بعنوان: " International Financial Reporting Standards: An Indicator of High Quality?"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر الدراسات الأكاديمية على جودة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتي كانت معروفة سابقا بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS) لتصبح لغة المحاسبة العالمية والتي تتبناها الشركات بغض النظر عن أماكن إقامتها.

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من واقع أرشيف الدراسات السابقة، وعملت على تحليلها وحيث أن الكُتّاب هم من يقومون بتقييم الدراسات الأكاديمية والتجريبية على جودة (IFRS). ومن خلال قراءة وتحليل هذه الدراسات خرجت الدراسة بأهم النتائج والتي تتمثل بتزايد الاارتباط بأسواق المال في العالم يوما بعد يوم، وأصبح الإيمان بأن المعايير الدولية للتقارير المالية تمثل مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية، والمعايير المحاسبية المقبولة عالميا لديها القدرة على إيجاد تطور ملحوظ على زيادة جودة التقارير المالية بين

الشركات على الصعيد العالمي. وكذلك أن الافصاحات ذات الجودة العالية في التقارير المالية هي التي ساهمت في عدم انهيار النظام المالي العالمي. وان هذه الدراسة تقدم مدخل قيم لهيئة الأوراق المالية الأمريكية حيث أكملت حديثا خطة تتطلب من جميع الشركات تقديم تقاريرها المالية ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حلول عام 2014.

4) دراسة Callen *et al.,* (2010) بعنوان: " The Complementary Relationship Between Financial and Non-Financial Information in the Biotechnology Industry and the Degree of Investor Sophistication "

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق ما إذا كانت الافصاحات المالية وغير المالية- بشكل منفصل عن بعضها البعض وبشكل متصل ومرتبط مع بعضها البعض- هي ذات قيمة وصلة في شرح عوائد السوق وقيم الأسهم ودرجة الاستثمار من قبل المستثمرين. تكونت عينة الدراسة من شركات الادوية التي تعمل في تطوير التكنولوجيا البيولوجية. وقد اعتبرت الدراسة براءة الاختراع وتعاون شركات الأدوية في المعلومات المتعلقة بالعقاقير قيد التطوير هي مقاييس المعلومات غير المالية المستخدمة في هذه الدراسة، في حين اعتبرت الدراسة الأرباح هي أهم متغير وهو المعلومات المالية. ووجدت الدراسة أن المعلومات غير المالية لها تأثير وارتباط بالعوائد غير مباشر، ووجدت الدراسة أيضا أن الأرباح السنوية تفسر بشكل ملائم ومعقول العوائد التراكمية، وأن أسعار الأسهم تتغير عند اقتراب موعد إعلان الأرباح. كما وجدت الدراسة أيضا أن المعلومات غير المالية ذات صلة في كل من قيمة العائدات السنوية، وأسعار الأسهم، ودرجة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين. وعلاوة على ذلك فإن المتغيرات غير المالية ذات الصلة بعدد

من المتغيرات المالية مما يدل على ان المتغيرين المعلومات المالية وغير المالية مرتبطين ببعضهما البعض.

5) دراسة Al-Rashed (2011) بعنوان: " The Value of Accounting Disclosure: Investors' Perceptions "

هدف هذا البحث إلى قياس أهمية عناصر الإفصاح المحاسبي للمستثمرين على وجه الخصوص ولمستخدمي البيانات المالية عامة في دولة الكويت، حيث ركز الباحث على الإفصاح المحاسبي في كل من التقارير المالية السنوية، واجتماع الجمعية العمومية، والتقارير الدورية للمنشآت المالية، وأخيرا الإعلانات الأولية الصادرة عن المنشآت والتي تسبق نشر بياناتها المالية، حيث عمل الباحث على اختبار هذه العناصر الأربعة وبيان تأثيرها على المستثمرين من خلال تتبع حركة التداولات وأسعار الأسهم وعوائد عينة من المنشآت المدرجة في سوق الكويت وعددها (37) شركة. واهم نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من اهتمام المستثمرين بالتقارير السنوية واستخدامهم لبعض من محتوياتها لتفعيل التداول إلا أنها لا تعتبر ذات فائدة ملموسة لهم، وان هنالك ارتباط بين حجم المنشأة ونوعية الإفصاح المحاسبي، وتبين أن هنالك أهمية للتقارير الفترية وخاصة ما تتضمن من تنبوءات مستقبلية

6) دراسة Arvidsson (2011) بعنوان: " Disclosure of Non-Financial Information in the Annual Report: A Management Team Perspective"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آراء فرق الإدارة حيال الجوانب المختلفة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير السنوية، واستخدامت الدراسة مؤشرات الأداء غير المالية.

واعتمدت الدراسة على استبانه شاملة موجهة إلى كل من المستثمرين والمديرين في الشركات الكبرى في بورصة ستوكهولم.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو تأكيدها على زيادة التركيز على الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمتعلقة بالأصول غير الملموسة للشركات، حيث أن هذه المعلومات لا تكون منتظمة بين الشركات وإنما تكون حسب الحاجة والطلب. وأظهرت الدراسة أيضاً أن فرق الإدارة أقرت بأهمية الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وأضافت إلى ذلك أيضاً أهمية شرح الدور الذي تلعبه في زيادة قيمة الشركات وفي بناء استراتيجيات الشركات.

وأهم ما يميز نتائج الدراسة أن الإفصاحات الاختيارية تعمل على تعويض أوجه القصور في الإفصاحات المبينة في البيانات المالية على الأصول غير الملموسة.

7) دراسة Iatridis and Alexakis (2012) بعنوان: " Evidence of Voluntary Accounting Disclosures in the Athens Stock Market "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع لتقديم الإفصاحات المحاسبية الإختيارية وبيان العلاقة ما بين مستوى عوائد الشركات والإفصاحات الإختيارية وغير الإختيارية، وكذلك التعرف على العلاقة بين توفر الإفصاحات الإختيارية وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة أثينا. تكون مجتمع الدراسة من (171) شركة من الشركات المدرجة في سوق اثينا للاعوام ما بين 2006–2009. وباستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي لاختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة بأن الافصاحات الإختيارية تظهر مستويات أعلى للربحية ومعدلات النمو. كما تؤثر الافصاحات الإختيارية على مستويات أسعار الأسهم التي يتم تداولها في السوق. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاحات الإختيارية وممارسة إدارة الأرباح.

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، فإنه يمكن القول:

أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الإفصاح من جوانب مختلفة من حيث قطاع التطبيق، والعناصر المفصح عنها، حيث نجد أن معظمها تناولت قطاع الشركات الصناعية في بلدان عربية وأجنبية مختلفة، ولكن هذه الدراسة ستتناول اثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان.

وتميزت هذه الدراسة عن كل الدراسات المحلية السابقة، أنها جاءت لمعرفة اثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان بعد الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم، وهو أمر لم تبحثه أي دراسة محلية سابقة حسب علم الباحث.

الفصل الرابــع

منـهجيـة الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 تمهيد

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، وطبيعة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات ومصادرها، بالإضافة إلى الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وخصائص عينة الدراسة.

4-2 فرضيات الدراسة

$H_{.1}$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية وقرارات الاستثمار من قبل المستثمرين في بورصة عمان المالي.

$H_{.2}$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على معلومات التقارير المالية لشركات الخدمات ونجاح قراره الاستثماري.

$H_{.3}$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية.

$H_{.4}$: هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسين تعزى إلى طبيعة العمل والوظيفة الحالية.

4-3 المنهجية

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويقوم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، ثم يعمد إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه، وذلك بالاعتماد على مصدرين لجمع البيانات وهما:

مصادر ثانوية: وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الوثائق الحكومية والقوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.

مصادر أولية: حيث تم تصميم استبانه وزعت على مكاتب الوساطة المالية وعينة من المستثمرين المؤسسيين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان. (انظر الملحق رقم 3).

4-4 أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية من كتب ودراسات سابقة، وبالاعتماد على بعض من هذه الدراسات في هذا الموضوع مثل: دراسة الشلتوني (2005) والحويطات (2009) ودلول (2010) والنقرش (2010)، تم إعداد استبانه الدراسة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة، ومن ثم تم عرضها على عدد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لتحكيمها والتأكد من مصداقيتها وشموليتها لتحقيق أهداف الدراسة (انظر الملحق رقم 2).

وقد تكونت هذه الاستبانه من قسمين على النحو الآتي:

القسم الأول: تضمن معلومات عامة أو ما يعرف بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين (عينة الدراسة) من حيث المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية، وعدد سنوات الخبرة

في المجال، وطبيعة العمل، وحجم مكتب الوساطة (بالنسبة لمكاتب الوساطة)، والشكل القانوني للشركة (بالنسبة للمساهمين المؤسسيين).

القسم الثاني: تضمن ثلاثة محاور:

المحور الأول: تكون هذا المحور من (14) فقرة للتعرف على درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار.

المحور الثاني: تكون هذا المحور من (13) فقرة للتعرف على درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار.

المحور الثالث: تكون هذا المحور من (46) فقرة تتعلق بدرجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها في القوائم المالية للشركة وقسم هذا المحور كما يلي:

1. **القسم الأول:** ويضم (14) فقرة تتعلق بقائمة المركز المالي.
2. **القسم الثاني:** ويضم (10) فقرات تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.
3. **القسم الثالث:** ويضم (11) فقرة تتعلق بقائمة الدخل.
4. **القسم الرابع:** ويضم (11) فقرة تتعلق بالإيضاحات والملاحظات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين على كل فقرة من فقرات الاستبانه، وتحويلها إلى بيانات رقمية يمكن قياسها ووصفها إحصائيا، حيث كانت هذه الدرجات (درجة الأهمية أو التأثير) على النحو التالي:(بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا)، وأعطيت الأوزان من 5-1 على التوالي.

4-5 طبيعة الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة على أنها دراسة استكشافية وميدانية، حيث أعتبرت استكشافية لأنها تحاول استكشاف مدى أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء الماليين والمستثمرين المؤسسيين، وميدانية لأنها استندت في جمع البيانات الأولية على استبانه تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة.

4-6 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسيين المهتمين بقطاع الخدمات، والبالغ عددهم (55) مكتب وساطة (العاملة منها) و (111) مستثمر مؤسسي. ولقد تم توزيع (130) استبانه على مكاتب الوساطة و (75) استبانه على المساهمين المؤسسين، وتم استرداد (111) استبانه من مكاتب الوساطة أي ما نسبته (85.4%) وذلك بعد استبعاد الاستبانات التالفة، وتم استرداد (63) استبانه من المستثمرين المؤسسيين أي ما نسبته (84%) وذلك بعد استبعاد الاستبانات التالفة، وبالتالي فإن نسبة الاسترداد لكافة عينة الدراسة هي (84.9%)، والجدول رقم (4-1) يبين حجم عينة الدراسة ونسبة الاسترداد.

الجدول رقم (4-1)

حجم عينة الدراسة ونسبة الاسترداد

	مكاتب الوساطة	المساهمين المؤسسيين	الإجمالي
إجمالي العينة	55	111	166
عدد الاستبانات الموزعة	130	75	205
عدد الاستبانات المستردة والصحيحة	111	63	174
نسبة الاسترداد	%85.4	%84	%84.9

4-7 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

أ - **صدق الأداة:** ويقصد بها أن أداة الدراسة (الاستبانه) تقيس فعليا الشيء المراد قياسه، وقد تم اختبار صدق الاستبانه من خلال عرضها على عدد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الذين تكرموا بتحكيمها وتنقيحها.

ب -**ثبات الأداة:** ويقصد بها إمكانية الحصول على نفس نتائج هذه الدراسة عند إعادتها تحت نفس الظروف، وقد تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات الاتساق الداخلي بأسلوب كرونباخ-ألفا، وتعتبر هذه القيمة ضعيفة إذا كانت اقل من 60% ومقبولة إذا كانت اكبر من 60% واقل من 80% وجيدة إذا كانت 80% فأكثر (Sekaran and Bougie, 2010, p325)، حيث تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات الدراسة على حده، ومن ثم تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لجميع فقرات الاستبانه كما هو وارد في الجدول رقم (4-2).

الجدول رقم (4-2)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

المجال	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي	مستوى الاتساق الداخلي
المحور الأول: التعرف على درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار.	14	0.73	متوسط
المحور الثاني: التعرف على درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار.	13	0.74	متوسط
المحور الثالث: أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها في القوائم المالية للشركة	46	0.76	متوسط
أداة الدراسة(جميع الفقرات)	73	0.79	متوسط

ببين الجدول رقم (4-2) أن قيمة ألفا جيدة ودالة على ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي لمحاور الدراسة، حيث تراوحت قيمة ألفا بين (0.73) في حدها الأدنى و(0.76) في حدها الأعلى. كما وتشير قيمة ألفا لأداة الدراسة ككل ولجميع فقراتها إلى وجود درجة ثبات واتساق جيدة حيث بلغت هذه القيمة (0.79).

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام الرزمة الإحصائية Statistical Package for Social Sciences- SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة القياس والتأكد من ثباتها.

2- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانه لمتغيرات الدراسة.

3- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

4- اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

5- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) من اجل معرفة فيما إذا كان هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية لأهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها في القوائم المالية للشركة الخدمية من وجهة نظر مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسين. ويبين الجدول رقم (4-3) معيار مقياس التحليل الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي.

جدول رقم (4-3)

معيار مقياس التحليل

المتوسط الحسابي	الدرجة
1-2.49	متدنية
من 2.5 -3.49	متوسطة
من 3.5-5	عالية

(Sekaran and Bougie, 2003, p.170)

6- اختبار شافيه (Sheffe) للمقارنات البعدية من اجل معرفة فيما اذا كان هناك أثر للعوامل الديمغرافية لأهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها في القوائم المالية للشركة الخدمية من وجهة نظر مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسين.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

5-1 المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وسوف يتم البدء بتقديم وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار فرضيات الدراسة.

5-2 الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانه

يبين الجدول رقم (5-1) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانه والمكونة من المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية، وعدد سنوات الخبرة في المجال، وطبيعة العمل.

وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (5-1)

توزيع الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانه

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	ماجستير	33	19.0
	بكالوريوس	135	77.6
	دبلوم	6	3.4
التخصص العلمي	محاسبة	35	20.1
	مالية ومصرفية	81	46.6
	إدارة عامة	30	17.2
	إدارة أعمال	19	10.9
	اقتصاد	6	3.4
	تسويق	3	1.7

النسبة المئوية (%)	العدد	الفئات	المتغير
0.6	1	CMA	الشهادات المهنية
99.4	173	لا يوجد	
12.6	22	من 1 إلى اقل من 4 سنوات	سنوات الخبرة (وسيط مالي، مستثمر مؤسسي)
36.8	64	من 4 سنوات إلى اقل من 7 سنوات	
40.8	71	من 7 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	
9.8	17	10سنوات وأكثر	
63.8	111	وسيط مالي	طبيعة العمل
36.2	63	مستثمر مؤسسي	
14.4	25	مدير عام	الوظيفة الحالية
39.7	69	مدير دائرة	
29.3	51	رئيس قسم	
16.7	29	موظف	
100.0	174	المجموع	

يتضح من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-1) ما يلي:

أولاً: المؤهل العلمي

يلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن (135) من المبحوثين يحملون درجة البكالوريوس أي ما نسبته (77.6%) من العينة، بينما بلغ عدد المبحوثين من اللذين يحملون دراسات عليا (33) فرداً وبنسبة بلغت (19%)، في حين تدنت نسبة المبحوثين من حملة درجة الدبلوم المتوسط حيث بلغت عددهم (6) أي ما نسبته (3.4%). وتشير هذه النتائج إلى توافر الكوادر البشرية ذات المؤهل العلمي العالي في مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسين.

ثانياً: التخصص العلمي

يتضح من الجدول رقم (5-1) إلى أن أعلى نسبة من عينة الدراسة هم من تخصص "علوم مالية ومصرفية" وبنسبة بلغت (46.6%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين من تخصص "محاسبة" (20.1%)، أما نسبة الذين لديهم تخصص "إدارة عامة" فقد بلغت (17.2%)، أما نسبة الذين لديهم تخصص "إدارة أعمال" فقد بلغت (10.9%)، أما نسبة الذين لديهم تخصص "اقتصاد" فقد بلغت (3.4%)، في حين تدنت نسبة المبحوثين الذين لديهم تخصص "تسويق" وبلغت (1.7%). وتشير هذه النتائج إلى نسبة عالية من المبحوثين من تخصصات مالية ومحاسبية أي لديهم إلمام كاف بالإفصاح المحاسبي وبالقوائم المالية وبتأثير الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في قرارات الاستثمار.

ثالثاً: الشهادات المهنية

يلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن (173) من المبحوثين لا يحملون شهادات مهنية أي ما نسبته (99.4%) من العينة، في حين يوجد مبحوث واحد يحمل شهادة مهنية أي ما نسبته (0.6%) من العينة، ويرى الباحث أن هذه النسبة قد تعطى مؤشرا سلبياً نوعا ما حول كفاءة العاملين، أو أن سوق العمل في هذا المجال لا يحتاج مثل هذه الشهادات المهنية وأن الخبرة العملية كفيلة برفع كفاءة العاملين.

رابعاً- سنوات الخبرة

يشير الجدول رقم (5-1) إلى أن ما نسبته (12.6%) من المبحوثين لديهم خبرة في مجال العمل تتراوح (من 1 إلى اقل من 4 سنوات). كما يشير الجدول إلى أن نسبة الأفراد في عينة الدراسة والذين لديهم خبرة تتراوح (من 4 سنوات إلى اقل من 7 سنوات) قد بلغت (36.8%). في حين

نسبة هؤلاء الأفراد والذين لديهم خبرة تتراوح (من 7 سنوات إلى اقل من10 سنوات) في أعلى مستوى وبلغت (40.8%)، في حين كانت خبرة المبحوثين (10سنوات وأكثر) في أدنى مستوى قد بلغت (9.8%). وتدل النتائج السابقة إلى تنوع عدد سنوات الخبرة لدى المبحوثين في مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسيين، كما تشير إلى النسبة الأكبر للمبحوثين لديهم خبرة تتجاوز 4 سنوات، مما يدل على كفاءة وخبرة المبحوثين في سوق العمل.

خامساً- طبيعة العمل

يبين الجدول رقم (5-1) إلى طبيعة عمل المبحوثين لعينة الدراسة والتي تهدف الدراسة إلى اختبار الاختلاف في وجهات نظرهم حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قراراتهم في الاستثمار في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت نسبة المبحوثين في مكاتب الوساطة (63.8%) ونسبة المبحوثين من المستثمرين المؤسسيين (36.2%).

سادساً- الوظيفة الحالية

يلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن (25) من المبحوثين يشغلون منصب "مدير عام" أي بنسبة بلغت (14.4%)، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون منصب "مدير دائرة" (69) فردا وبنسبة بلغت (39.7%)، أما نسبة المبحوثين الذين يشغلون منصب "رئيس قسم" (51) فردا وبنسبة بلغت (29.3)، في حين نسبة المبحوثين الذين يشغلون منصب "موظف" (29) فردا وبنسبة بلغت (16.7%).

سابعاً- حجم مكتب الوساطة (بالنسبة لمكاتب الوساطة)

يمثل هذا المتغير حجم مكتب الوساطة للعاملين لعينة الدراسة الاولى، ويبين الجدول رقم (5-2) توزيع الأفراد العاملين في مكاتب الوساطة حسب حجم المكتب. حيث بلغ عدد المبحوثين

العاملين في مكاتب الوساطة صغيرة الحجم (58) مبحوثا تمثل ما نسبته (52.3%)، وبلغ عدد المبحوثين العاملين في مكاتب الوساطة كبيرة الحجم (53) مبحوثا تمثل ما نسبته (47.7%).

الجدول رقم (5-2)

توزيع الأفراد العاملين في مكاتب الوساطة حسب الحجم

		العدد	النسبة المئوية (%)
حجم مكتب الوساطة	صغير	58	52.3
	كبير	53	47.7
	المجموع	111	100.0

ثامناً- الشكل القانوني للشركة (بالنسبة للمساهمين المؤسسيين):

يمثل هذا المتغير الشكل القانوني لكل من المساهمين المؤسسيين ومكاتب الوساطة، ويبين الجدول رقم (5-3) توزيع الأفراد العاملين للعينة حسب الشكل القانوني للشركة، حيث بلغ عدد المبحوثين العاملين بشركات مساهمة عامة (149) فردا منهم (94) فرداً في مكاتب وساطة و(55) فردا كمساهمين مؤسسيين، أي أن نسبة العاملين في الشركات المساهمة العامة (85.63%)، وبلغ عدد المبحوثين العاملين في شركات تضامن (8) فردا منهم (6) أفراد في مكاتب وساطة و(2) فردا مساهمين مؤسسيين، أي أن نسبة العاملين في الشركات التضامن (4.6%)، وفي حين حيث بلغ عدد المبحوثين العاملين بشركات توصية (6) منهم (4) أفراد في مكاتب وساطة و(2) فردا مساهمين مؤسسيين، أي أن بلغت نسبة العاملين بشركات توصية (3.45%)، وبلغ عدد المبحوثين العاملين بشركات الأشخاص (8) أفراد منهم (7) أفراد في مكاتب وساطة وفردا واحداً مساهم مؤسسي، أي أن نسبة العاملين بشركات الأشخاص (4.6%). كما أنه يوجد نسبة قليلة من المبحوثين يعملون في شركات ذات أشكال قانونية أخرى

وهي مؤسسات حكومية، حيث بلغ عددهم (3) أفراد جميعهم من المساهمين المؤسسيين أي ما نسبته (1.72%).

الجدول رقم (5-3)

توزيع الأفراد العاملين حسب الشكل القانوني للشركة.

		مكتب الوساطة	للمساهمين المؤسسيين	العدد	النسبة المئوية (%)
الشكل القانوني للشركة	**مساهمة عامة**	94	55	149	85.63
	تضامن	6	2	8	4.6
	توصية	4	2	6	3.45
	أشخاص	7	1	8	4.6
	أخرى	—	3	3	1.72
	المجموع	111	63	174	100.0

5-3 اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها وفقاً للمحاور الثلاثة للدراسة.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية وقرار الاستثمار من قبل المستثمرين في بورصة عمان المالي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذه الفرضية والجدول رقم (5-4) يبين ذلك.

الجدول رقم (5-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	10	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على نتائج عمليات التحليل التي منها:(نسب السيولة، معدلات الدوران، التحليل الأفقي والعامودي).	4.67	.47
2	2	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قدرته في تحليل البيانات من خلال خبرته العملية التي اكتسبها من السوق.	4.63	.58
3	6	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على مقارنة بيانات السنة الحالية مع بيانات السنوات السابقة.	4.60	.49
4	8	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قراءة وتحليل الخطط المستقبلية للشركة.	4.59	.55
5	1	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قراءة وتحليل البيانات المالية.	4.58	.55
6	3	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قدرته في تحليل البيانات على خبرته العلمية التي اكتسبها بطرق علمية منهجية.	4.02	.88
7	4	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على تقارير أعدت من قبل خبراء خصيصا لهذا الغرض.	3.84	.79
8	12	تتميز التقارير المالية للشركات بالموضوعية وعدم التحيز.	3.57	.51
8	13	تتميز التقارير المالية للشركات بالدقة.	3.57	.51

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	14	تتميز التقارير المالية للشركات بالمصداقية.	3.57	.51
11	5	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على تحليل كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها.	3.41	.83
12	7	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على مقارنة البيانات المالية للشركة مع بيانات الشركات المشابهة لها.	2.79	.71
13	9	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على دراسة العلاقة ما بين إدارة الشركة والمساهمين (Agency Theory).	2.76	1.20
14	11	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري.	2.69	.54
		درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	3.81	.25

يبين الجدول رقم (5-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.69-4.67)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.47-1.20). وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "يعتمد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على نتائج عمليات التحليل التي منها:(نسب السيولة، معدلات الدوران، التحليل الأفقي والعامودي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.67)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.47)، بينما جاءت الفقرة رقم (11) ونصها "توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري"

بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.69)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.54). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار ككل (3.81)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (.25).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "T " كما هو مبين في الجدول رقم (5-5).

الجدول رقم (5-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	174	3.81	.25	42.744	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (42.744) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

H_2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على معلومات التقارير المالية لشركات الخدمات ونجاح قراره الاستثماري.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذه الفرضية والجدول رقم (5–6) يبين ذلك.

الجدول رقم (5-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	11	توسيع مظلة الرقابة على الشركات من قبل منظمات رسمية أو شبه رسمية كديوان المحاسبة.	4.65	.48
1	12	إلزام الشركات باستخدام الوسائل التكنولوجية لعرض وتحديث البيانات المالية أولا بأول.	4.65	.48
3	13	إصدار تصنيف من قبل هيئة الأوراق المالية يصنف الشركات حسب كفاءة وملائمة بياناتها المالية المعروضة.	4.65	.48
4	9	فرض تشريعات تلزم الشركات بالتوسع ببنود محدده من الافصاحات الاختيارية بحيث تصبح إلزامية.	4.59	.52
5	10	انضمام الشركات إلى منظمات محايدة تعمل على نشر تقارير تحليلية عن هذه الشركات.	4.28	.76
6	4	اختلاف الأهداف (المكاسب) ما بين إدارة الشركة والمساهمين يؤثر على نوعية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.	4.19	.86
7	3	تعمل الشركات على إظهار كافة المعلومات التي تهم المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار بالوقت الملائم.	4.01	.83
8	2	تعمل الشركات على إظهار كافة المعلومات التي تهم المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.	3.55	.50

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	7	تعمل الشركات على نشر افصاحات اختيارية تساعد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	3.53	.82
10	1	تعكس القوائم والبيانات المالية المعلنة الواقع الحقيقي للشركات بحيث تساعد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	3.41	.77
11	5	تفصح الشركات عن الخطط المستقبلية للشركة بشكل كاف وموضوعي يمكن المستثمر من اتخاذ قرار الاستثمار.	3.39	.92
12	6	تلتزم الشركات بتنفيذ الخطط المستقبلية للشركة ما يمكن المستثمر من الاعتماد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار.	2.80	.44
13	8	البيانات المعروضة ملائمة لإجراء مقارنات بين بدائل الاستثمار.	2.50	.92
		درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار	3.86	.22

يبين الجدول رقم (5-6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.50-4.65)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.44- .92). وجاءت الفقرات أرقام (11و12و13) ونصها "توسيع مظلة الرقابة على الشركات من قبل منظمات رسمية أو شبه رسمية كديوان المحاسبة" و"إلزام الشركات باستخدام الوسائل التكنولوجية لعرض وتحديث البيانات المالية أولا بأول" و

"إصدار تصنيف من قبل هيئة الأوراق المالية يصنف الشركات حسب كفاءة وملائمة بياناتها المالية المعروض" على التوالي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.65)، وبلغ الانحراف المعياري لكل فقره من هذه الفقرات (.48)، بينما جاءت الفقرة رقم (8) ونصها "البيانات المعروضة ملائمة لإجراء مقارنات بين بدائل الاستثمار" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.50). وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقره (.92). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار ككل (3.86)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (.22).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5–7).

الجدول رقم (5–7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار	174	3.86	.22	51.559	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (51.559) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

H_3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بكل بند من البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والجداول المبينة أدناه تبين ذلك.

أولا: قائمة المركز المالي

الجدول رقم (5-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قائمة المركز المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	8	حجم الاستثمارات المالية (أسهم وسندات).	4.94	.24
2	4	حجم الأرباح المحتجزة.	4.93	.26
3	5	حجم النقدية.	4.92	.27
4	9	حجم رأس المال العامل.	4.91	.29
5	10	الموجودات طويلة الأجل ومخصصاتها.	4.36	.48
6	7	حجم القروض من البنوك والمؤسسات المالية.	4.33	.52
7	11	الذمم المالية ومخصصاتها.	4.32	.47
7	12	هيكل رأس المال.	4.32	.49
9	3	حجم احتياطات رأس المال.	3.98	.88
10	6	حجم الأصول الثابتة.	3.94	.89

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	14	حجم القروض.	3.94	.88
12	13	حجم الالتزامات.	3.93	.88
13	1	حجم الشركة.	3.86	.81
13	2	حجم رأس المال في الشركة.	3.86	.84
		قائمة المركز المالي	4.32	.46

يبين الجدول رقم (5-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بقائمة المركز المالي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.86-4.94)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.24-.89). وجاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على "حجم الاستثمارات المالية (أسهم وسندات)" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.94)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.24)، بينما جاءت الفقرتان رقم (1 و2) ونصهما "حجم الشركة" و"حجم رأس المال في الشركة" على التوالي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وبلغ الانحراف المعياري لهاتين الفقرتين (.81 و.84) على التوالي. وبلغ المتوسط الحسابي لقائمة المركز المالي ككل (4.32)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (.46).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-9).

الجدول رقم (5-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
قائمة المركز المالي	174	4.32	.46	73.855	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (73.855) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية

الجدول رقم (5-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قائمة التدفقات النقدية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	3	الأرباح المحققة الناتجة عن بيع الأوراق المالية.	4.97	.17
2	1	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	4.89	.32
3	4	حصة الشركات من أرباح الشركات التابعة.	4.36	.53
3	5	حصة الشركات من أرباح المشاريع المشتركة.	4.36	.55
5	6	حصة أرباح الأقلية في أرباح الشركات.	4.05	.32
6	8	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.	3.76	1.00

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	**9**	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	3.74	1.00
8	**10**	صافي الزيادة أو النقص في النقدية.	3.73	1.00
9	**7**	صافي التدفقات النقدية من الاستثمار وخدمة الدين.	3.27	1.47
10	**2**	مقدار الضريبة المدفوع على الأرباح.	3.19	.59
		قائمة التدفقات النقدية	**4.03**	**.55**

يبين الجدول رقم (5-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.19-4.97)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.17-1.47). وجاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "الأرباح المحققة الناتجة عن بيع الأوراق" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.97)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.17)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "مقدار الضريبة المدفوع على الأرباح" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.19)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.59). وبلغ المتوسط الحسابي لقائمة التدفقات النقدية ككل (4.03)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (.55).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-11).

الجدول رقم (5-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
قائمة التدفقات النقدية	174	4.03	.55	24.7	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (24.7) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

ثالثا: قائمة الدخل

الجدول رقم (5-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قائمة الدخل مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	**2**	حجم المشتريات الصافية.	5.00	.00
2	**10**	صافي الربح التشغيلي.	4.99	.11
3	**4**	مقدار مجمل الربح.	4.97	.25
3	**11**	صافي الربح السنوي.	4.97	.18
5	**1**	حجم المبيعات السنوية الصافية.	4.64	.48
5	**9**	حجم الفوائد غير التشغيلية المتأتية من فوائد ودائع الشركات لدى البنوك.	4.64	.48

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم	الرتبة
.88	4.42	مخزون اخر المدة.	3	7
.89	4.40	الضريبة المدفوعة على الأرباح.	5	8
.90	4.39	إجمالي المصاريف السنوية التشغيلية.	6	9
.64	3.89	المكاسب غير التشغيلية المتأتية من بيع الأصول الثابتة.	8	10
.61	3.80	المصاريف المتأتية من القروض المقترضة من قبل الشركة.	7	11
.40	4.56	قائمة الدخل		

يبين الجدول رقم (5-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بقائمة الدخل، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.80-5.00)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.00-.90). وجاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "حجم المشتريات الصافية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (5.00)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.00)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "المصاريف المتأتية من القروض المقترضة من قبل الشركة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.80)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (.61). وبلغ المتوسط الحسابي لقائمة الدخل ككل (4.56)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (.40).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-13).

الجدول رقم (5-13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
قائمة الدخل	174	4.56	.40	51.485	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (51.485) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

رابعا: الإيضاحات والملاحظات

الجدول رقم (5-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الإيضاحات والملاحظات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	2	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	4.97	.18
1	3	الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية مع ذكر أسباب التغيير.	4.97	.17
1	11	قرارات مجلس الإدارة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من الشركة والمتعلقة بإصدار أوراق مالية جديدة.	4.97	.18

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	**6**	الإفصاح عن المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.	4.96	.20
5	**1**	الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.	4.93	.28
6	**8**	الإفصاح عن العمليات غير المتكررة والتي لها اثر مادي على أرباح الشركة.	4.91	.29
7	**10**	الإفصاح عن سياسة الاعتراف بالإيراد (واقعة البيع أم واقعة الإنتاج).	4.14	.35
8	**9**	الإفصاح عن أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب ووقت الحدوث.	4.13	.33
9	**4**	الإفصاح عن مخصصات الاستهلاك للأصول الثابتة وطريقة احتسابها.	4.11	.31
10	**5**	الإفصاح عن تغير طرق احتساب الامتلاك وأسباب ذلك وأثرها على القوائم المالية.	4.07	.25
11	**7**	الإفصاح عن سياسات التقييم بالكلفة التاريخية القيمة العادلة أو الاستبدالية أو القيمة القابلة للتحقق.	4.05	.21
		الإيضاحات والملاحظات	**4.56**	**.10**

يبين الجدول رقم (5-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالإيضاحات والملاحظات، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (4.05-4.97)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لنفس الفقرات ما بين (.17-.35). وجاءت الفقرات رقم (2 و3 و11) ونصها "الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية" و"الإفصاح عن

التغيرات في السياسات المحاسبية مع ذكر أسباب التغيير" و"قرارات مجلس الإدارة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من الشركة والمتعلقة بإصدار أوراق مالية جديدة" على التوالي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.97)، وبلغت الانحرافات المعيارية لهذه الفقرات (18.و17.و18.) على التوالي، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "الإفصاح عن سياسات التقييم بالكلفة التاريخية القيمة العادلة او الاستبدالية او القيمة القابلة للتحقق" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.05)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (21.). وبلغ المتوسط الحسابي للإيضاحات والملاحظات ككل (4.56)، بينما بلغ الانحراف المعياري لها (10.).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) – معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "T" كما هو مبين في الجدول رقم (5-15).

الجدول رقم (5-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" للفقرات مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الإيضاحات والملاحظات	174	4.56	.10	205.805	173	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "T" (205.805) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

H_4 هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين تعزى إلى طبيعة العمل والوظيفة الحالية.

أولاً– طبيعة العمل

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير طبيعة العمل، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "T"، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (5–16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" لأثر طبيعة العمل

	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	وسيط مالي	111	3.80	.24	**-.283**	172	**.777**
	مستثمر مؤسسي	63	3.81	.26			
درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار	وسيط مالي	111	3.83	.21	**-2.289**	172	**.023**
	مستثمر مؤسسي	63	3.91	.23			
قائمة المركز المالي	وسيط مالي	111	4.01	.24	**-28.126**	172	**.000**
	مستثمر مؤسسي	63	4.88	.09			
قائمة التدفقات النقدية	وسيط مالي	111	3.67	.30	**-25.559**	172	**.000**
	مستثمر مؤسسي	63	4.67	.11			
قائمة الدخل	وسيط مالي	111	4.83	.05	**28.815**	172	**.000**
	مستثمر مؤسسي	63	4.07	.27			
الإيضاحات والملاحظات	وسيط مالي	111	4.56	.10	**-1.348**	172	**.179**
	مستثمر مؤسسي	63	4.58	.10			

درجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها	وسيط مالي	111	4.32	.12	-13.169	172	.000
	مستثمر مؤسسي	63	4.55	.10			

يتبين من الجدول رقم (5-16) أن المتوسطات الحسابية جاءت جميعها بدرجة عالية حسب مقياس التحليل وان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) تعزى لأثر طبيعة العمل في جميع الجوانب باستثناء درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار، والإيضاحات والملاحظات. وجاءت الفروق لصالح مستثمر مؤسسي في جميع المتغيرات باستثناء قائمة الدخل حيث جاءت الفروق لصالح وسيط مالي، وعلى الرغم من ذلك فإن .

ثانياً- الوظيفة الحالية

للتحقق من هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير الوظيفة الحالية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير الوظيفة الحالية

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	مدير عام	25	4.00	.34
	مدير دائرة	69	3.77	.22
	رئيس قسم	51	3.80	.20
	موظف	29	3.73	.23
	المجموع	174	3.81	.25
درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد	مدير عام	25	3.92	.27
	مدير دائرة	69	3.86	.18
	رئيس قسم	51	3.87	.22

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار	موظف	29	3.78	.23
	المجموع	174	3.86	.22
قائمة المركز المالي	مدير عام	25	4.43	.47
	مدير دائرة	69	4.29	.43
	رئيس قسم	51	4.36	.49
	موظف	29	4.24	.48
	المجموع	174	4.32	.46
قائمة التدفقات النقدية	مدير عام	25	4.37	.57
	مدير دائرة	69	3.92	.52
	رئيس قسم	51	4.07	.53
	موظف	29	3.93	.51
	المجموع	174	4.03	.55
قائمة الدخل	مدير عام	25	4.79	.12
	مدير دائرة	69	4.57	.38
	رئيس قسم	51	4.45	.42
	موظف	29	4.51	.48
	المجموع	174	4.56	.40
الإيضاحات والملاحظات	مدير عام	25	4.69	.14
	مدير دائرة	69	4.55	.09
	رئيس قسم	51	4.55	.07
	موظف	29	4.52	.07
	المجموع	174	4.56	.10
درجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها	مدير عام	25	4.60	.21
	مدير دائرة	69	4.37	.12
	رئيس قسم	51	4.39	.12
	موظف	29	4.34	.12
	المجموع	174	4.41	.16

يبين الجدول رقم (5-17) أن المتوسطات الحسابية جاءت جميعها بدرجة عالية حسب مقياس التحليل وان هنالك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير الوظيفة الحالية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول رقم (5-18).

الجدول رقم (5-18)

تحليل التباين الأحادي لأثر الوظيفة الحالية

	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	بين المجموعات	1.178	3	.393	**7.046**	**.000**
	داخل المجوعات	9.471	170	.056		
	الكلي	10.649	173			
درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار	بين المجموعات	.308	3	.103	**2.161**	**.094**
	داخل المجوعات	8.087	170	.048		
	الكلي	8.395	173			
قائمة المركز المالي	بين المجموعات	.680	3	.227	**1.066**	**.365**
	داخل المجوعات	36.133	170	.213		
	الكلي	36.813	173			
قائمة التدفقات النقدية	بين المجموعات	3.974	3	1.325	**4.722**	**.003**
	داخل المجوعات	47.698	170	.281		
	الكلي	51.672	173			
قائمة الدخل	بين المجموعات	2.084	3	.695	**4.575**	**.004**
	داخل المجوعات	25.814	170	.152		
	الكلي	27.898	173			
الإيضاحات والملاحظات	بين المجموعات	.468	3	.156	**19.224**	**.000**
	داخل المجوعات	1.378	170	.008		
	الكلي	1.846	173			
درجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها	بين المجموعات	1.128	3	.376	**20.038**	**.000**
	داخل المجوعات	3.190	170	.019		
	الكلي	4.319	173			

يتبين من الجدول رقم (5-18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى للوظيفة الحالية في جميع الجوانب باستثناء درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار، و قائمة المركز المالي، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شافيه كما هو مبين في الجدول رقم (5-19).

الجدول رقم (5-19)

المقارنات البعدية بطريقة شافية لأثر الوظيفة الحالية

		المتوسط الحسابي	مدير عام	مدير دائرة	رئيس قسم	موظف
درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار	مدير عام	4.00				
	مدير دائرة	3.77	*.23			
	رئيس قسم	3.80	*.20	-.03		
	موظف	3.73	*.27	.04	.06	
قائمة التدفقات النقدية	مدير عام	4.37				
	مدير دائرة	3.92	*.44			
	رئيس قسم	4.07	.30	-.14		
	موظف	3.93	*.44	-.01	.14	
قائمة الدخل	مدير عام	4.79				
	مدير دائرة	4.57	.22			
	رئيس قسم	4.45	*.35	.12		
	موظف	4.51	.28	.06	-.06	
الإيضاحات والملاحظات	مدير عام	4.69				
	مدير دائرة	4.55	*.14			
	رئيس قسم	4.55	*.14	-.01		
	موظف	4.52	*.17	.03	-.17	
درجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح	مدير عام	4.60				
	مدير دائرة	4.37	*.23			

المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها	رئيس قسم	4.39	*.20	-.02	.	
	موظف	4.34	*.25	.03	.05	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول رقم (5–19) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين مدير عام من جهة وكل من مدير دائرة ورئيس قسم وموظف من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح مدير عام في درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار، والإيضاحات والملاحظات، ودرجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين مدير عام من جهة وكل من مدير دائرة وموظف من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح مدير عام في قائمة التدفقات النقدية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين مدير عام ورئيس قسم وجاءت الفروق لصالح مدير عام في قائمة الدخل.

الفصل السادس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1-6 تمهيد

2-6 نتائج الدراسة

3-6 الاستنتاجات

4-6 التوصيات

الفصل السادس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

6-1 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضا ملخصا لأهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

6-2 نتائج الدراسة

بناءً على تحليل ومناقشة نتائج الدراسة، فإنه يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات على النحو الآتي:

1. كشفت الدراسة أن المستثمرين يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية وقرار الاستثمار من قبل المستثمرين في بورصة عمان.
3. كشفت الدراسة أن المعلومات الواردة في البيانات المالية ملائمة للمستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد المستثمر في بورصة عمان على معلومات التقارير المالية لشركات الخدمات ونجاح قراره الاستثماري.
5. كشفت الدراسة عن أهمية الإفصاح في القوائم المالية السنوية حيث:

أ- بلغ المتوسط الحسابي لقائمة المركز المالي (4.32).

ب- بلغ المتوسط الحسابي لقائمة التدفقات النقدية (4.03).

ت- ويلغ المتوسط الحسابي لقائمة الدخل (4.56).

ث- وبلغ المتوسط الحسابي للإيضاحات والملاحظات (4.56).

6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية حيث:

أ- بلغت قيمة "T" (123.620) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) لقائمة المركز المالي.

ب- بلغت قيمة "T" (97.294) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) لقائمة التدفقات النقدية.

ت- بلغت قيمة "T" (149.652) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) لقائمة الدخل.

ث- بلغت قيمة "T" (582.723) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) للإيضاحات والملاحظات.

7. كشفت الدراسة عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في تقدير المبحوثين حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسيين تعزى لأثر طبيعة العمل في جميع الجوانب باستثناء درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار، والإيضاحات والملاحظات. وجاءت الفروق لصالح مستثمر مؤسسي في جميع المتغيرات باستثناء قائمة الدخل حيث جاءت الفروق لصالح وسيط مالي.

8. كشفت الدراسة عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) في تقدير المبحوثين حول أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر الوسطاء والمستثمرين المؤسسين تعزى للوظيفة الحالية في جميع الجوانب باستثناء درجة ملائمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار، و قائمة المركز المالي، حيث أن:

أ- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين مدير عام من جهة وكل من مدير دائرة ورئيس قسم وموظف من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح مدير عام في درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار، والإيضاحات والملاحظات، ودرجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها.

ب- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين مدير عام من جهة وكل من مدير دائرة وموظف من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح مدير عام في قائمة التدفقات النقدية.

ت- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين مدير عام ورئيس قسم وجاءت الفروق لصالح مدير عام في قائمة الدخل.

مقارنة بالدراسات السابقة فقد اتفقت نتائج الدراسة مع معظم نتائج الدراسات السابقة.

في حين اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة Al-Rashed (2011) ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى اختلاف وجهات النظر في مكاني الدراسة واختلاف المتغيرات في قياس أهمية وملائمة الإفصاح.

6-3 الاستنتاجات

بناءً على النتائج السابقة من الممكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. إن المستثمرين يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة في قطاع شركات الخدمات.
2. إن المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان ملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة في قطاع شركات الخدمات.
3. تتمتع البنود الواردة في القوائم المالية ومستوى الإفصاح بالأهمية النسبية عن كل بند منها لشركات قطاع الخدمات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر كل من مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسيين.
4. إن طبيعة عمل كل من مكاتب الوساطة والمستثمرين المؤسسيين وتوجهاتهم في تحقيق أهدافهم وغاياتهم قد تبين بأن هنالك أهمية نسبية للبنود في القوائم المالية ودرجة الإفصاح المتعلقة بها.
5. يعزي الباحث الاختلاف بين الإدارة العليا المتمثلة بشريحة الأفراد الذين يشغلون منصب المدير العام و باقي الشرائح الوظيفية بأن الإدارة لا تشارك موظفيها بتوجهاتهم وأهدافهم وقد يؤدي ذلك إلى مشاكل إدارية وتنظيمية خطيرة يجب معالجتها.

4-6 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة العمل على تقييم ملائمة القوائم المالية للشركات ومدى كفاية الإفصاحات لها وذلك من خلال إصدار تصنيف لهذه الشركات بناءَ على جودة وملائمة هذه الإفصاحات.
2. تحليل بيانات الشركات من خلال جهات محايدة كالباحثين والأكاديميين والمتخصصين ونشر المقالات والنشرات حول آرائهم عن وضع الشركات وتقييمهم لهذه الشركات من خلال موقع الكتروني كموقع هيئة الأوراق المالية أو مجلة متخصصة في ذلك.
3. زيادة التوسع في الافصاحات المالية وغير المالية نظراً لأهمية الإفصاحات ولما فيه خدمة لكافة مستخدمي هذه البيانات.
4. ضرورة مشاركة الإدارة العليا لخططها وأهدافها مع كافة العاملين في المؤسسة، حيث أن هذه المشاركة سوف تعمل على توسعة رؤية و كفاءة العاملين في المؤسسة، وتحفزهم على زيادة أدائهم من أجل تحقيق هذه الأهداف.
5. إجراء دراسات ميدانية أخرى تكشف عن أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في القطاعات الأخرى، وتأثير كل من المعلومات المالية وغير المالية في قرارات المستفيدين من القوائم المالية

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب.

1. أبونصار، محمد. حميدات، جمعة. 2009م. **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**. رقم الإبلاغ لدى المكتبة الوطنية 2008/1/93، عمان، الطبعة الثانية. ص2-9.
2. أخو إرشيدة، عالية خلف. 2006م. **المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى. ص35.
3. أفندي، عطية حسين. 2002م. **الإدارة العامة إطار نظري مداخل للتطوير وقضايا مهمة في الممارسات**، جامعة القاهرة، مصر. ص228-261.
4. حنان، رضوان حلوة. 2003م. **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص447.
5. العيسوي، ابراهيم. 2003. "**التنمية عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**".القاهرة، دار الشروق، ص36-37.
6. القاضي، حسين. حمدان، مأمون. 2008م. **المحاسبة الدولية ومعاييرها**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول. ص273-274.
7. اللوزي، موسى. 2000م. **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى. ص148-149.

8. مخيمر، عبد العزيز جميل. جودة، عبد المحسن. خشيه، ناجي محمد. عبد القادر، عبد القادر محمد. و مطاوع، سعد عبد الحميد. 2000م. **مقياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر. ص105-115.

9. مطر، محمد. الحيالي، وليد. والراوي، حكمت. 1999م. **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**. الطبعة الأولى، دار حنين للنشر، عمان- الأردن. ص368-369.

10. ميرزا، عباس علي، هولت، جراهام جيه و أوريل، ماغنوس. 2006م. **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب ودليل**. شركة جون وايلي وابناؤه للنشر رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2006/12/3240، عمان. ص1-10.

11. ناجي، وليد. 2004، **"المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة"** . دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى.

ثانياً :المجلات والدوريات

1. أبو عجيلة، عماد. وحمدان، علام. 2010م. "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح- دليل من الأردن، **المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية**" ، جامعة اليرموك، إربد – الأردن. ص3.

2. أبو نصار، محمد. الذنيبات، علي. 2005م. "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية". ***مجلة دراسات، العلوم الادارية***، المجلد 32، العدد 1. ص115-134.

3. ابو نصار، محمد. لطفي، منير. 1998م. "العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية السنوية للشركات". *دراسات العلوم الإدارية*، مجلد 25، عدد 2، ص 376-385.

4. برقاوي، نزيه. 1988م. "الشفافية في تنفيذ عمليات التخاصية". *مجلة أخبار التخاصية*، مجلد 1، العدد 5. ص32.

5. البنك الأهلي المصري. 2003. "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات". *النشرة الاقتصادية*، العدد2، المجلد56، ص11.

6. الجيوسي، محمود. غرايبة، فوزي. 1990م. "التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملائمتها لقرار الاستثمار المالي". *دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 17، العدد 1.

7. خوري، رتاب. بالقاسم، مسعود. 2006م. " أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول. دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية" . *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*، المجلد 2 ، العدد 2. ص163-186.

8. الدهراوي، كمال الدين. 1987م. "نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح الاختياري". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، العدد 1.

9. الشامي، مصطفى. 1997م. "البعد الإعلامي المحاسبي -اتصال وإفصاح- لترشيد القرار الاستثماري ودعم سوق المال في مصر". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1. ص514.

10. الشيخ، علي. 1997م. "الشفافية في خدمة المدنية: تجربة تطوير القدرة التنافسية في الأردن". *الجمعية الملكية*، عمان- الأردن، المجلد 2. ص357.

11. الطراونة، رشا. العضايلة، علي. 2010م. "أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية". ***المجلة الأردنية في إدارة الإعمال***، مجلد 6، عدد 1. ص63-96.

12. عبد الحليم، احمد. عبابنة، رائد. 2006م. "أهمية التفويض الإداري والشفافية في ممارسة الإبداع الإداري في القطاع العام الأردني من وجهة نظر الإدارة الإشرافية". ***ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الابداع والتحول الإداري والاقتصادي***، جامعة اليرموك. ص58.

13. عبد الكريم، عارف. 2003م. "الإفصاح الاختياري: دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية". ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، جامعة طنطا، العدد 1.

14. عبيد، سعيد. 1989م. "درجة كفاءة سوق الأوراق المالية وإمكانية التطوير: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالقاهرة". ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين***، جامعة القاهرة، عدد 38. ص200.

15. العيسى، ياسين. 1991م. "المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي". ***مؤتة للبحوث والدراسات*** ، المجلد 6، العدد 2. ص385-410.

16. مطر، محمد. نور،عبد الناصر. 2007م. "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعية المصرفي والصناعي".***المجلة الاردنية في ادارة الاعمال***، مجلد3، العدد1، ص46-70.

17. المهندي، محمد. صيام، زكريا. 2007م. "اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". *دراسات العلوم الإدارية* ، المجلد 34 ، العدد 2.

ثالثاً : الرسائل الجامعية غير المنشورة

1. الحويطات، محمد سليم. 2009م. "**العلاقة بين المتغيرات المالية والبيئية ومستوى الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية**". رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.
2. الشلتوني، فايز. 2005م. "**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية: دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة– فلسطين.
3. دلول، محمود. 2010م. "**دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة– فلسطين.
4. صلاح الدين، نادر. 2005 ." **مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية** ". رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
5. المومني: محمد، 2006، "**تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على**

الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" . أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن. ص20.

6. النقرش، عبد الكريم. 2010م. **"الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار"**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد– الأردن.

رابعا : المواقع الالكترونية

1. موقع هيئة الأوراق المالية - الأردن – بورصة عمان
(http://www.exchange.jo)

2. أبو العطا، نرمين. 2007. "حوكمة الشركات.. سبيل التقدم". مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية. مركز المشروعات الدولية الخاصة
(www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm)

3. Powers, W. (2002). **"Report of Investigation by Special investigative Committee of the Board of Director of Enron Corp"**. Available at:
(www.news.findlaw.com/wsj/docs/enron)

المراجع الأجنبية:

Books:

1. Choi, F. and Richard, M. (1990), **"The Capital Market Effects of International Accounting Diversity"**, Homewood Ill: Dow Jones Irwin
2. Freeman, R.E. (1984) **"Strategic Management: A Stakeholder Approach"**, Pittman Publishing, Marshfield, MA.
3. Foster, G. (1986) **"Financial Statement Analysis"**, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall.
4. Hammond, Tinda (1999), **Developing professional model of Accountability for our school**. Stanford university, New York. P14.
5. Hendrikson, Elden, S.(1982). **Accounting Theory**, 4th ed., Home wood: Richard D. Irwin. PP504-505.
6. Jenkins, E.(2002) **The FASB Role in Serving the Public: Response to the Enron Collapse.** Financial Accounting Standard Board, March , PP.2-3.
7. Sekaran, U. Bougie, R. (2003). **Research Methods for Business.** 4th Edition Wiley
8. . Sekaran, U. Bougie, R. (2010). **Research Methods for Business.** 5th Edition Wiley

Articles:

1. Al-Rashed, W. (2011), **"The Value of Accounting Disclosure: Investors' Perceptions"**, *Jornal of Economic & Administrative Sciences*, Vol. 16, No. 1, pp. 31-50.
2. Arvidsson, Susanne' 2011**"Disclosure of non–financial information in the annual report"(A management team perspective)**, *Journal of Intellectual Capital* VOL.12, NO.2., pp277–300.
3. Callen, J. Gavious, I. and Segal, D. 2010. **"The Complementary Relationship Between Financial and Non-Financial Information in the Biotechnology Industry and the Degree of Investor Sophistication "**. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 6, Pp. 61–76.
4. Chau, G.K. and Gray, S.J. 2002. **"Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore"**. *The International Journal of Accounting*, Vol. 37, pp. 247-265
5. Choi, Frederick, D.S. 1972. **"Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market"**, *Journal of Accounting Research*, vol. 11, No. 2, p160.
6. Francis, J. Nanda, D. and Olsson, P. 2008. **"Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital "**. *Journal of Accounting Research*, Vol. 46 No. 1, pp. 53-99.
7. Gray, S.J., Gary, K.M. and Clare, B.R. 1993. **"Voluntary Disclosure Decisions by U.S., U.K. and Continental European Multinationals"**, *Paper presented at Academy of International Business Annual Meeting, Hawaii.*

8. Gyan, Chandra. 1974. **"A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accounting and Security Analysis".** *The Accounting Review*, Vol. 49, No. 4, pp. 721-743.

9. Iatridis, G. and Alexakis, P. 2012. **"Evidence of Voluntary Accounting Disclosures in the Athens Stock Market".** *Review of Accounting and Finance*, Vol. 11 No. 1, pp. 73-92

10. Jacob, A Rudy and Madu, N Christian **(2009). " International financial reporting standards: an indicator of high quality?"** *International Journal of Quality & Reliability Management* VOL.26 NO.7.2009, pp712-722, Emerald Group Publishing Limited, iss1747-1117.

11. Key, S. 1999 **"Toward A New Theory of The Firm: A Critique of Stakeholder Theory"**, *Management Decision*, Vol. 37, No. 4, pp. 317-348.

12. Meek, G.K. and Gray, S.J. 1989. **"Globalization of Stock Markets and Foreign Listing Requirements: Voluntary Disclosures by Continental European Companies Listed on The London Stock Exchange".** *Journal of International Business Studies*, Vol. 20, No. 2, pp. 315-338.

13. Meek, G.K., Robert, C.B. and Gray, S.J. 1995. **"Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations".** *Journal of International Business Studies*, Vol. 26, pp. 555-572.

14. Mitton, T 2002 **"A cross-firm analysis of the impact of corporate governance on the east Asian financial crisis"** *Journal of Financial Economic*, 64, pp. 215–241.

15.Momany, M. and Al-Shorman, S. 2006. **"Web-Based Voluntary Financial Reporting of Jordanian Companies"**. *International Review of Business Research Papers*, Vol. 2, No. 2, Pp. 127 – 139

16. Myers, S.C. and Majluf, N. 1984. **"Corporate Financial and Investment Decision When Firms have Information the Investor do not have"**. *Journal of Financial Economics*, Vol.13, pp. 187 – 221

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

الأخ الكريم – الأخت الكريمة

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "**أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان**". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة اليرموك.

يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة بموضوعية، علما أن جميع البيانات سوف يتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،،

الباحث: إياد عبد الحليم حياصات

Email:eyadhyassat@yahoo.com

Mob: orange 0777424000 zain 0799910003

المشرف: الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب

المؤهل العلمي:

☐ دكتوراه. ☐ ماجستير. ☐ بكالوريوس.

☐ دبلوم. ☐ أخرى (اذكرها من فضلك)..............

التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ إدارة عامه

☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ تسويق

☐ أخرى (اذكرها من فضلك)..............

الشهادات المهنية:

☐ CPA ☐ CFA ☐ CMA ☐ CIA ☐ CBA

☐ لا يوجد

عدد سنوات الخبرة في المجال :

☐ من 1 إلى أقل من4 سنوات. ☐ من4 سنوات إلى أقل من7سنوات.

☐ من7 سنوات إلى اقل من 10 سنوات. ☐ 10سنوات وأكثر.

طبيعة العمل :

☐ وسيط. ☐ مستثمر.

الوظيفة الحالية:

☐ مدير عام. ☐ مدير دائرة. ☐ رئيس قسم. ☐ موظف.

☐ أخرى (اذكرها من فضلك).................. .

حجم مكتب الوساطة (بالنسبة لمكاتب الوساطة) :

☐ صغير. ☐ كبير.

الشكل القانوني للشركة (بالنسبة للمساهمين المؤسسيين):

☐ مساهمة عامة ☐ تضامن ☐ توصية ☐ أشخاص

☐ أخرى (اذكرها من فضلك).................. .

القسم الثاني:

أولا: هذا الجزء يتعلق بالتعرف على درجة اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثمار.

رقم السؤال	البنـــــــــــــــــد	درجة الاعتماد				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قراءة وتحليل البيانات المالية.					
2	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قدرته في تحليل البيانات من خلال خبرته العملية التي اكتسبها من السوق.					
3	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قدرته في تحليل البيانات على خبرته العلمية التي اكتسبها بطرق علمية منهجية.					
4	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على تقارير أعدت من قبل خبراء خصيصا لهذا الغرض.					
5	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على تحليل كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها.					
6	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على مقارنة بيانات السنة الحالية مع بيانات السنوات السابقة.					
7	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على مقارنة البيانات المالية للشركة مع بيانات الشركات المشابهة لها.					
8	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على قراءة وتحليل الخطط المستقبلية للشركة.					
9	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار على دراسة العلاقة ما بين إدارة الشركة والمساهمين (Agency Theory).					
10	يعتمد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على نتائج عمليات التحليل التي منها:(نسب السيولة، معدلات الدوران، التحليل الأفقي والعامودي.					
11	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبوية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري.					
12	تتميز التقارير المالية للشركات بالموضوعية وعدم التحيز.					
13	تتميز التقارير المالية للشركات بالدقة.					
14	تتميز التقارير المالية للشركات بالمصداقية.					

ثانيا: هذا الجزء يتعلق بالتعرف على درجة ملاءمة المعلومات الواردة في البيانات المالية لاعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قرار الاستثمار.

رقم السؤال	البند	درجة الملائمة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	تعكس القوائم والبيانات المالية المعلنة الواقع الحقيقي للشركات بحيث تساعد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
2	تعمل الشركات على إظهار كافة المعلومات التي تهم المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.					
3	تعمل الشركات على إظهار كافة المعلومات التي تهم المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار بالوقت الملائم.					
4	اختلاف الأهداف (المكاسب) ما بين إدارة الشركة والمساهمين يؤثر على نوعية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.					
5	تفصح الشركات عن الخطط المستقبلية للشركة بشكل كاف وموضوعي يمكن المستثمر من اتخاذ قرار الاستثمار.					
6	تلتزم الشركات بتنفيذ الخطط المستقبلية للشركة ما يمكن المستثمر من الاعتماد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار.					
7	تعمل الشركات على نشر افصاحات اختيارية تساعد المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
8	البيانات المعروضة ملائمة لإجراء مقارنات بين بدائل الاستثمار.					
9	فرض تشريعات تلزم الشركات بالتوسع ببنود محدده من الافصاحات الاختيارية بحيث تصبح الزاميه.					
10	انضمام الشركات إلى منظمات محايدة تعمل على نشر تقارير تحليلية عن هذه الشركات.					
11	توسيع مظلة الرقابة على الشركات من قبل منظمات رسمية أو شبه رسميه كديوان المحاسبة.					
12	الزام الشركات باستخدام الوسائل التكنولوجية لعرض وتحديث البيانات المالية أولا بأول.					
13	إصدار تصنيف من قبل هيئة الأوراق المالية يصنف الشركات حسب كفاءة وملاءمة بياناتها المالية المعروضة.					

ثالثا: هذا الجزء من الاستبانه يتعلق بدرجة أهمية البنود المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأثر ذلك على القرار الاستثماري في الشركة المراد الاستثمار بها في كل من:

أ). قائمة المركز المالي

رقم السؤال	بنود قائمة المركز المالي	درجة التأثير				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	حجم الشركة.					
2	حجم رأس المال في الشركة.					
3	حجم احتياطات رأس المال.					
4	حجم الارباح المحتجزة.					
5	حجم النقدية.					
6	حجم الأصول الثابتة.					
7	حجم القروض من البنوك والمؤسسات المالية.					
8	حجم الاستثمارات المالية (أسهم وسندات).					
9	حجم رأس المال العامل.					
10	الموجودات طويلة الاجل ومخصصاتها.					
11	الذمم المالية ومخصصاتها.					
12	هيكل رأس المال.					
13	حجم الالتزامات.					
14	حجم القروض.					

ب). قائمة التدفقات النقدية.

رقم السؤال	بنود قائمة التدفقات النقدية	درجة التأثير				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					
2	مقدار الضريبة المدفوع على الأرباح.					
3	الأرباح المحققة الناتجة عن بيع الأوراق المالية.					
4	حصة الشركات من أرباح الشركات التابعة.					
5	حصة الشركات من أرباح المشاريع المشتركة.					
6	حصة أرباح الأقلية في أرباح الشركات.					
7	صافي التدفقات النقدية من الاستثمار وخدمة الدين.					
8	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.					
9	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.					
10	صافي الزيادة أو النقص في النقدية.					

ت). قائمة الدخل

رقم السؤال	بنود قائمة قائمة الدخل	درجة التأثير كبيره جدا	كبيرة	متوسطه	قليلة	قليلة جدا
1	حجم المبيعات السنوية الصافية.					
2	حجم المشتريات الصافية.					
3	مخزون اخر المدة.					
4	مقدار مجمل الربح.					
5	الضريبة المدفوعة على الأرباح.					
6	إجمالي المصاريف السنوية التشغيلية.					
7	المصاريف المتأتية من القروض المقترضة من قبل الشركة					
8	المكاسب غير التشغيلية المتأتية من بيع الأصول الثابتة.					
9	حجم الفوائد غير التشغيلية المتأتية من فوائد ودائع الشركات لدى البنوك.					
10	صافي الربح التشغيلي.					
11	صافي الربح السنوي .					

ث). الإيضاحات والملاحظات.

رقم السؤال	الإيضاحات والملاحظات	درجة الأهمية كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها.					
2	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.					
3	الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية مع ذكر أسباب التغيير.					
4	الإفصاح عن مخصصات الاستهلاك للأصول الثابتة وطريقة احتسابها.					
5	الإفصاح عن تغير طرق احتساب الاهتلاك وأسباب ذلك وأثرها على القوائم المالية.					
6	الإفصاح عن المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.					
7	الإفصاح عن سياسات التقييم بالكلفة التاريخية القيمة العادلة أو الاستبدالية أو القيمة القابلة للتحقق.					
8	الإفصاح عن العمليات غير المتكررة والتي لها اثر مادي على أرباح الشركة.					
9	الإفصاح عن أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب ووقت الحدوث.					
10	الإفصاح عن سياسة الاعتراف بالإيراد (واقعة البيع أم واقعة الإنتاج).					

رقم السؤال	الإيضاحات والملاحظات	درجة الأهمية				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
11	قرارات مجلس الإدارة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من الشركة والمتعلقة بإصدار أوراق مالية جديدة.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانه

الرقم	اسم المحكم	الرتبة العلمية	مكان العمل
1	أ.د.سليمان احمد اللوزي	أستاذ– قسم الإدارة	جامعة البلقاء التطبيقية
2	أ.د. محمود حسن قاقيش	أستاذ – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
3	أ.د. ميشيل سعيد سويدان	أستاذ – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
4	د. هاني عبد الحافظ العزب	أستاذ مساعد – قسم المحاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
5	د. رأفت محمود سلامه	أستاذ مساعد – قسم المحاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
7	د. أحمد يوسف كلبونه	أستاذ مساعد – قسم المحاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية

ملحق رقم (3)

قائمة أسماء المساهمين المؤسسين

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	شركة مجموعة البركة المصرفية	22	شركة الشرق الأوسط للتامين
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	23	شركة مستودع الأدوية الأردني
3	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية أمانات شؤون الحج	24	شركة مجموعه الجنابي للتجارة و المقاولات العامة الأردن
4	شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير	25	شركة الاستثمارات و الصناعات المتكاملة قابضة
5	شركة جنرال مديترانيان الأردنية للاستثمارات السياحية والصناعية	26	شركة هتاف للاستثمار
6	شركة الأردن الأولى للاستثمار	27	شركة سعد أبو جابر وأولاده
7	شركة كمسال المحدودة للتجارة والاستثمار	28	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة مسك الأردن
8	شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	29	شركة الحنان للاستثمارات
9	البنك العربي	30	شركة المسيرة للاستثمار
10	شركة مسك للاستثمار	31	شركة الظافر للاستثمار
11	وزارة المالية الأردنية	32	شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
12	شركة الكمالية للإسكان	33	شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
13	شركة الهلال للاستثمارات الإسلامية	34	شركة العراقة للاستثمارات المتعددة
14	شركة بولاريس للاستثمار	35	شركة اليمامة للاستثمارات العامة
15	البنك الأردني الكويتي	36	الشركة الوفية للاستثمار
16	شركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية	37	شركة مجموعة المركز الأردني الدولي للاستثمار
17	الشركة المركزية للتجارة والمركبات	38	شركة مجموعة الراية الدولية للاستثمار والتعليم
18	شركة أبو جابر إخوان	39	شركة مصانع الاجواخ الأردنية
19	شركة الاستثمارات العامة	40	شركة مركز المستثمر الأردني
20	شركة مطاحن الزرقاء الكبرى	41	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية
21	الشركة المتحدة للتامين	42	شركة الرجاء للاستثمار

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
43	شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	68	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية
44	مؤسسة عبد الحميد شومان	69	شركة الروشة للاستثمار و التجارة
45	شركة كيماويات الأردن	70	شركة المجموعة المتحدة للإدارة والاستشارات محدودة المسؤولية
46	بنك الأردن	71	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار
47	شركة رؤوف أبو جابر وأولاده	72	شركة انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة
48	شركة استرا للاستثمار	73	شركة الأمين للاستثمار
49	البنك الاستثماري	74	الشركة المهنية للاستثمارات العقارية و الإسكان
50	شركة الشواطئ للفنادق والمنتجعات السياحية	75	شركة أملاك للاستثمارات المالية
51	الشركة العربية الدولية للفنادق	76	شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية
52	شركة إيليا نقل وأولاده	77	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية
53	شركة الوصل للتجارة والاستثمار	78	شركة عمان العامة للصناعة و التسويق
54	شركة أمين قعوار وأولاده	79	الشركة الأردنية الحديثة للباطون الجاهز
55	شركة مثقال وشوكت وسامي عصفور	80	شركة نوران العالمية للفنادق والمنتجعات
56	شركة الضامنون العرب	81	الشركة الأردنية الفرنسية للتامين
57	بنك الاتحاد	82	شركة المؤازره للاستثمار
58	شركة المجموعة الوطنية السريعة لإصدار البطاقات	83	شركة الصمود للاستثمار
59	الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب	84	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية
60	شركة الأطياف العالمية للاستثمارات التجارية	85	شركة زارة للاستثمار قابضة
61	شركة الإشراق للاستثمارات التجارية	86	شركة المشرق للاستثمارات
62	شركة البحار للاستثمار والتجارة	87	شركة النقليات السياحية الأردنية
63	شركة الجنوب للالكترونيات	88	بنك القاهرة عمان
64	الاستشارات المالية الدولية	89	شركة توزيع الكهرباء
65	شركة المستثمرون العرب المتحدون	90	شركة الشمس للاستثمارات العامة
66	شركة الحاج طاهر الهدهد وأولاده	91	شركة بترا للملاحة والتجارة الدولية
92	شركة الجمان للاستثمار	102	شركة بيت النقد للاستثمار

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
93	شركة السيطرة للاستثمار	103	شركة السنين للتجارة و الوكالات التجارية
94	الشركة الأردنية للاستثمارات المشتركة	104	شركة الإسراء للاستثمار و التمويل الإسلامي
95	شركة عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	105	شركة الدرة الحمراء لتكنولوجيا المعلومات
96	شركة راما للاستثمار والادخار	106	شركة اوتاد للاستثمارات المتعددة
97	شركة الخطوط الوطنية الأردنية لتشغيل السفن المنطقة الاقتصادية	107	شركة رايات الوطن للاستشارات الإدارية
98	الشركة العربية المتحدة للمطاعم الدولية	108	شركة برج بيزا للاستيراد والتصدير
99	شركة مستشفى ابن الهيثم	109	شركة الثامر القابضة
100	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية	110	شركة كازبلنكا للاستثمار
101	شركة أمنيه للهواتف المتنقلة	111	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري

أسماء مكاتب الوساطة

الرقم	اسم مكتب الوساطة	حالة الوسيط
1	الإتحاد للوساطة المالية	عامل
2	الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	عامل
3	الاستشارات المالية الدولية	تقييد نشاط
4	الإيمان للاستثمارات المالية	عامل
5	الأردن والخليج للاستثمارات المالية	عامل
6	الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية	عامل
7	الأسواق الناشئة للخدمات المالية والاستثمار	عامل
8	الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	عامل
9	الأمل للاستثمارات المالية	عامل
10	الأمناء للاستثمار وإدارة المحافظ المالية	عامل
11	الأهلي للوساطة المالية	عامل
12	الأوائل الدولية للأوراق المالية	عامل
13	الأولى للاستثمارات المالية	عامل
14	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	عامل
15	التعاون العربي للاستثمارات المالية	عامل
16	التنمية للأوراق المالية	عامل
17	الحكمة للخدمات المالية	عامل
18	الخبراء للخدمات المالية	عامل
19	السلام للاستثمارات المالية	عامل
20	السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	عامل
21	الشروق للوساطة المالية	عامل
22	الصفوة للاستثمارات المالية	عامل
23	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	تقييد نشاط
24	العالمية للوساطة والأسواق المالية	عامل

الرقم	اسم مكتب الوساطة	حالة الوسيط
25	العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	عامل
26	العربية للاستثمارات المالية	عامل
27	الفارس للاستثمارات المالية	عامل
28	المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	عامل
29	المتحدة للاستثمارات المالية	عامل
30	المجموعة المالية هيرميس/ الأردن	عامل
31	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	عامل
32	المركز المالي الدولي	عامل
33	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	عامل
34	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	عامل
35	الموارد للوساطة المالية	عامل
36	النخبة للخدمات المالية	عامل
37	الندوة للخدمات المالية والاستثمار	عامل
38	النور للاستثمارات المالية	عامل
39	الوطنية للخدمات المالية	عامل
40	الوميض للخدمات المالية والاستثمار	عامل
41	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	عامل
42	إبداع للاستثمارات المالية	عامل
43	استثمار للخدمات المالية	تقييد نشاط
44	إمكان للخدمات المالية	عامل
45	أحياد للأوراق المالية	عامل
46	أمان للأوراق المالية	تقييد نشاط
47	أمنية للاستثمارات المالية	عامل
48	أموال للخدمات والوساطة المالية	تقييد نشاط
49	بيت الاستثمار العالمي – الأردن	عامل

الرقم	اسم مكتب الوساطة	حالة الوسيط
50	بيت الاستثمار للخدمات المالية	تعليق أعمال
51	تفوق للاستثمارات المالية	عامل
52	دلتا للاستثمارات المالية	عامل
53	سبائك للخدمات المالية	عامل
54	سنابل الخير للاستثمارات المالية	عامل
55	سوسيته جنرال الأردن للوساطة المالية	عامل
56	شعاع للتداول والاستثمار	عامل
57	شيركو للأوراق المالية	تقييد نشاط
58	عمان للاستثمارات والأوراق المالية	عامل
59	مبادلة للاستثمارات المالية	عامل
60	مجموعة العربي للاستثمار	عامل
61	مسك للوساطة المالية	عامل
62	ملتقى التداول	عامل
63	نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية	تعليق أعمال